جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

دور رقمنة القطاع البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم

مقدمة من طرف الطلبة :

عليوش محمد الأمين

حسوني بلال

تحت إشراف الأستاذ :

هني أمينة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي أمين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	هني أمينة	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	شاشوة فضلون	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر و تقدير

أولا الشكر لله لرب العالمين الذي أوهبنا العقل وحسن التدبير والتوكل، وثانيا أتوجه بالشكر

الجزيل إلى كل من قدم إلينا يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل

المتواضع ولو بكلمة تشجيع أو بابتسامة أو بكلمة طيبة وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "هني

أمينة "

كما أتوجه بالشكر الامتنان إلى جميع الأساتذة وزملائي طلبة جامعة عبد الحميد بن باديس و

كذا عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الإهداء

قال الله تعالى: "والله وأخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع و الأبصار و الأفئدة لعلكم تشكرون" صدق الله العظّيم.

الحمد لله والشكر لله الذي أعاننا و وفقنا في إنجاز هذ ا العمل المتواضع والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين، أهدي هذا العمل إلى كل من رسم الابتسامة على وجهي، إلى كل من سندني في حياتي و أناروا دربي و غرسوا في نفسي بذور الخير إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا، إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في النفس من القوة، إخوتي الأعزاء أطال الله في عمرهم وأنار دربهم، إلى قلوب كانت تفرح لفرحي وتأسى لما يصيبني، وإلى كل أصدقائنا في الدراسة.

الـفهـرس

شكر وتقدير

الإهداء

المقدمة العامة 03-01

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي 26-05

تمهيد 05

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي 06

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ونشأته 06

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه 11

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي 17

المطلب الأول: ركائز تعزيز الشمول المالي 17

المطلب الثاني: سياسات توسيع الشمول المالي 24

الخلاصة 26

الفصل الثاني رقمنة القطاع البنكي ودورها في تعزيز الشمول المالي 44-28

تمهيد 28

المبحث الأول: نظرة عامة حول الرقمنة 29

المطلب الأول: نشأة الرقمنـة وتطورهـا 29

المطلب الثاني: مفهوم الرقمنـة وأهميتها 30

المبحث الثاني: دور رقمنة القطاع البنكي في تسريع الشمول المالي 34

المطلب الأول: قطاعات وخدمات الرقمنة 34

المطلب الثاني: دور رقمنة القطاع البنكي في تعزيز الشمول المالي 41

الخلاصة 44

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر ودور رقمنة القطاع البنكي في تعزيزه 68-46

تمهيد 46

المبحث الأول: القطاع البنكي الجزائري 47

المطلب الأول: مراحل تطور النظام البنكي الجزائري 47

المطلب الثاني : الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي 49

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه 53

المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر 53

المطلب الثاني: معيقات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر 58

المطلب الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية لمستغانم 61
الخلاصة 68
الخاتمة العامة 70
قائمة المراجع 73

قائمة الجداول

رقم	عنوان	الصفحة
I-01	أهداف الشمول المالي	11
I-02	أبعاد الشمول المالي حسب كل من البنك الدولي وتحالف الشمول المالي ومؤشرات قياسها	14
I-03	مصفوفة swot لإستخدام البنوك إبتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	20
III-01	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين (15 سنة فأكثر) في الجزائر	53
III-02	نسبة ألفراد البالغين (فوق 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات: 2011 -2014 – 2017	54
III-03	الإدخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية لألفراد البالغين (أكبر من 15سنة) للسنوات 2011، 2014، 2017	54
III-04	مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات (2011 ،2014، 2017، 2018، 2019)	55
III-05	مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال السنوات 2011:،2014،2017،2018،.2019	55
III-06	المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2015-2019	56
III-07	مقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبعض البلدان المجاورة لسنة 2017	56
III-08	مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان في استخدام مؤشر الصراف الآلي خلال السنوات 2019،2017،2018	57
III-09	مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان وفقا لمؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات 2017،2018،2019	58
III-10	عدد البطاقات المطلوبة سنة 2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم	65
III-11	عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2021 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم	66
III-12	عدد البطاقات المطلوبة للثلاثي الأول من سنة 2022 والثلاثي الأول لسنة 2023 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مستغانم	67

قائمة الأشكال

رقم	عنوان	الصفحة
I-01	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي	12
I-02	أثر استخدام التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي	23
II-01	خدمات الرقمنة	36
II-02	قطاعات الرقمنة	40
II-03	أطراف منظومة التقنية المالية	42
III-01	الهيكل التنظيمي للوكالة	62

المقدمة العامة

أصبح الشمول المالي محور إهتمام العديد من الحكومات و الجهات المالية الرقابية في أغلب دول العالم حيث يهدف إلى تعزيز و تسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية و تمكينهم من إستخدامها بشكل سريع بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة و مبتكرة و بتكلفة مخفضة من مزودي هذه الخدمات، كما أنه من بين أهم المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية و المالية، حيث يحقق الشمول المالي سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة سبعة عشر، و تحسين المؤشرات الإقتصادية و دعم الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي.

بدأت الحكومات و المؤسسات الدولية و مؤسسات القطاع الخاص بتعزيز ودعم مؤشرات الوصول المالي و تصنيفه من الأولويات في ظل التحديات و مواطن القصور المتواصلة في الأسواق و التي تفاقمت أعقاب الزمة المالي العالمية سنة 2008، وما نتج عنها من تراجع الثقة في مؤسسات المنظومة المالية.

ظهرت بوادر الثورة الصناعية الرابعة في مجال العمل المصرفي من خلال دمج التقنيات المالية الرقمية وذلك بظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، و التي وسعت من الخدمات المالية و المصرفية وتحولت نحو الإقتصاد الرقمي بإدخال تقنيات مالية مستحدثة كما خففت من القيود المرتبطة بالوصول إلى الخدمات المالية من بينها خدمة الهاتف المحمول، منصات التمويل الجماعي، تكنولوجيا البيانات، و التي أدت بدورها إلى ضمان و خفض التكاليف و زيادة الشفافية و تعزيز درجة الشمول المالي من خلال تسخير الإتصالات الحديثة و إنتشار و تقديم خدمات مالية رقمية توفر الوقت والجهد و الأمان للمصارف و المؤسسات المالية و عملائها على حد السواء، يتعلق الأمر بالإبتكارات مثل العملات الرقمية الإفتراضية و أنظمة الدفع الإلكتروني وتقنية العقود الذكية و الذكاء الإصطناعي و غيرها و قد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتحليل و الكشف عن اهم المستجدات في مجال الخدمات المالية و المصرفية الرقمية والآليات المعتمة دوليا لإرساء الشمول المالي الرقمي إنطلاقا من إستخدام كل ما توصلت إليه صناعة التكنولوجيا و الإبتكارات التقنية ستعطي دون شك إنطلاقة جديدة للقطاع المالي، و فيما يخص الجزائر يحاول بنك الجزائر تبني إسترتيجية ونية لتعزيز الشمول المالي وهذا من خلال إعتماد مجموعة من الآليات لتجاوز المعوقات و التحديات التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن إستخدام الخدمات و المنتجات المالية الرقمية.

1. إشكالية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة الرقمنة البنكية في تعزيز الشمول المالي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هو الشمول المالي و ما هي أبعاده ؟
2- ما المقصود بالرقمنة البنكية، و ما هو دورها في تعزي الشمول المالي ؟
3- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر ؟
4- إلى أي مدى ساهم تطبيق الرقمنة البنكية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية بين الرقمنة البنكية والشمول المالي، حيث تساهم الرقمنة البنكية في تعزيزه.

الفرضية الثانية: سمحت الرقمنة البنكية من تنمية وتطوير أداء البنوك نظرا لما توفره من أنظمة وبرامج إلكترونية متطورة.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون موضوع كل من الشمول المالي و الرقمنة البنكية من مواضيع العصر والتي صبحت تحتل اهتمام الدول والهيئات العالمية في وقتنا الحالي .

4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- إبراز مدى مساهمة الرقمنة البنكية في تعزيز الشمول المالي.
- تحديد أهمية الشمول المالي وأهم متطلبات تعزيزه.
- رصد ومتابعة التطورات والمستجدات على نحو وثيق للتعمق في فهم الأنظمة المالية وثقافة الشمول المالي.

5. حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالمجالات الآتية:

- الحدود الموضوعية: من خلال دراسة موضوعي الشمول المالي والرقمنة البنكية.
- الحدود الزمانية: حددت الفنرة من عام 2011 إلى 2023 .
- الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على الجزائر.

6. منهجية الدراسة

تم إعداد هذه الدراسة بالإعتماد على المنهج الوصفى الذي ينسجم مع طبيعة موضوع الدراسة من خلال الكشف عن أساسيات الشمول المالي ومفاهيم الرقمنة أهميتها في تعزيزه.

7. **صعوبات الدراسة**

من خلال هذه الدراسة واجهتنا صعوبات منها:

- حداثة الموضوع وقلة المراجع.
- نقص المعلومات المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.

8. الدراسات السابقة

قمت بالإطلاع على العديد من الدراسات الإقتصادية في إطار دراسة الشمول المالى والرقمنة البنكية وقد تم الوقوف على الدراسات التالية:

1- دراسة عمار ياسين أوساف، شافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد97، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، مجلة إلكترونية، جوان 2020، حيث هدفت الدراسة إلى التطرق إلى أسباب تدني مستوى الشمول

المالي في الجزائر ومعيقات نموه والحلول المقترحة لذلك، وتوصلت الدراسة الى ضرورة تطوير البنية التحتية وتكوين الاطارات في المجال المصرفي وابتكار خدمات مالية مناسبة.

2- دراسة بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي**، مجلة كلية الإقتصاد للبحوث العلمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2020/07/12، العدد 06، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي من خلال التركيز على أساسيات الشمول المالي وعلاقته بالرقمنة البنكية، وتوصلت هذه الدراسة الى أن الخدمات المالية الرقمية تعمل على تسهيل المعاملات المالية و تحسينها وتعزيزها للشمول المالى.

3- دراسة بوطالعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، **واقع الشمول المالي وتحدياته**، مجلة الإقتصاد والأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن ومعرفة أهم التحديات التي تواجه كل من الدولتين، وتوصلت هذه الدراسة الى أن بالرغم من قوة القطاع المصرفي المالى في الأردن إلا أن هناك مايزيد عن 70% من المواطنين لا يتعاملون مع المؤسسات المالية، أما بالنسبة للجزائر فإن ملكية الحسابات لدي المؤسسات المالية الرسمية تحسنت الى مستوى مقبول لكن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية لا تزال منخفضة جدا.

9. هيكل الدراسة

تم الإعتماد في دراسة موضوعنا على ثلاثة فصول ويندرج تحت كل فصل مبحثين ويندرج عن كل مبحث مجموعة من العناصر، حيث جاء الفصل الأول بعنوان: **الإطار النظري للشمول المالي**، مقسم إلى مبحثين: المبحث الأول بعنوان: **مدخل للشمول المالي**، والمبحث الثاني بعنوان: **متطلبات تعزيز الشمول المالي**.

في حين الفصل الثاني جاء بعنوان: **رقمنة القطاع البنكي ودورها في تعزيز الشمول المالي**، يندرج تحته أيضا مبحثين: المبحث الأول بعنوان: **نظرة عامة حول الرقمنة**، والمبحث الثاني بعنوان: **دور رقمنة القطاع البنكي في تسريع الشمول المالي**.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان: **واقع الشمول المالي في الجزائر ودور رقمنة القطاع البنكي في تعزيزه**، وقسمناه أيضا إلى مبحثين: المبحث الاول بعنوان: **القطاع البنكي الجزائري**، والمبحث الثاني بعنوان: **واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه** .

الفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم و ذلك بعد تطور مختلف الخدمات و المنتجات المالية و المصرفية بسرعة مذهلة حيث انتشرت و زاد استخدامها و من هنا تكمن أهمية الشمول المالي حيث أن ساهم في توصيل الخدمات المالية إلى جميع الأفراد في المجتمع لأقل تكلفة و يضمن استمرارية هذه العملية كما انه يلعب دورا كبير في تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي.

ويقع على عاتق بنوك الدول الكبرى في زيادة مساحة الشمول المالي، مما ينعكس بدوره على معدلات لأدائها، و انطلاقا من هذا فإن الشمول المالي هو أداة تسمح بإيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع و بأقل تكلفة ووقت.

بهدف إلمام بزوايا هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ليتم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل للشمول المالي، أما المبحث الثاني فخصص لمتطلبات تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح، وهذا ما نحاول توضيحه في هذا المبحث، حيث سوف نتعرف على نشأة الشمول المالي وتعريف الشمول المالي وخصائصه وأهدافه ومبادئ تحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ونشأته

1. نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي(Inclusion Financial) (عكس الإقصاء) المالي الأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على الوصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية وفي العام 1999 ،استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات الوصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو الأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي من استهداف من جراء إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي و إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

غير أن اهتمام الدول بالشمول المالي ازداد في عقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007 ،من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة، إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطور الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات و الاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال، وقد عقد أول مؤتمر سنوي لمتحالف الدولي للشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا والمكسيك وجنوب افريقيا وماليزيا وتريندداد ومصر في 2017[1].

[1] - مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية اساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاد المعاصر، العدد03 ، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020 ،ص: 47.

2. تعريف الشمول المالي

تختلف تعاريف الشمول المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع، ونجد من أهمهم:

تعريف البنك الدولي

يعرف على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة[1].

التعريف الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)

يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للمراقبة بالسعر المعقول والشكل الكافي، وتوسيع نطاق استدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[1].

تعريف صندوق النقد العربي

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسسات و أفراد وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدامات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة[2].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا إدراج التعريف التالي :

الشمول المالي هو خطة إستراتيجية بعيدة الأمد تعمل على توصيل الخدمات المالية والصرفية بأسعار معقولة وبسهولة وبمسؤولية لكافة أفراد المجتمع سواء كان شخص معنوي أو طبيعي[3].

3. الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي

تمثل الشراكة العالمية للاشتمال المالي(GPFI) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الاشتمال المالي، باندماج من القطاع الخاص المجتمع المدني غيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثالث في مجموعة العشرين، وهي كوريا، فرنسا، المكسيك، ويساند بذلك الشركاء التنفيذين :

---

[1] نسرين زجال، دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العموم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2021/2020 ، ص: 12.

[2] مروي قاسمي، دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العموم الإقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020 ، ص: 3 -4.

[3] مكرود راوية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، مركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2021/2020 ،ص: 10.

4 محمد السيد الشاعر، التجربة المصرية نحو التحول الي الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكمية الإدارة والإقتصاد ونظم المعلومات بعنوان ' التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2020، ص: 05.

التحالف العالمي من أجل الاشتمال المالي (CGAP) و (AFI) ، ومؤسسة التمويل الدول (IFC) ، عدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد بتحقيق الاشتمال المالي وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالإشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للإشتمال المالي التي خلقتها، وموجوعة البنك الدولي وهذه الهيئات هي :

- لجنة بازل للمراقبة المصرفية (BCBBS)؛
- لجنة نظم المدفوعات والتسويات؛
- مجموعة العمل المالي (FATF) ؛
- الجمعية الدولية لضمان الودائع (IADI)؛
- الإتحاد الدولي للمشرفين على الشركات التأمين (IAIS)؛
- المنظمات الدولية لهيئات الاوراق المالية (IOSCO).

والتي لها دور هام في سالمة ومتانة النظام المالي، ومن جهة أخري تعتبر من المؤسسات الدولة المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الإشتمال المالي.

4. **خصائص الشمول المالي**

يتميز الشمول المالي بالخصائص التالية :

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافرها، مثل الودائع المصرفية، والإئتمان، والتأمين، وما إلى ذلك لجميع المشاركين في الإقتصاد؛
- لإستخدام النوعي للخدمات المالية، لإحداث تحسن في رفاهيتهم الإقتصادية؛
- جودة الخدمات المالية المتاحة وكيف تتناسب مع إحتياجات العملاء؛
- إمكانية زيادة الرفاهية من خلال استخدام الخدمات المالية [1] .

5. أهمية و أهداف الشمول المالي

تتزايد أهمية الشمول المالي بشكل الكبير بالنظر إلى الأهداف المجتمعية التي يسعى إلى تحقيقها وسنحاول تلخيص أهمية الشمول المالي في النقاط التالية[2]:

1خفيفي صميحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الإستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد 04 ، المجمد 07 ،مخبر الصناعة والتطور التنظيمي للمؤسسات الإبداعية، جامعة خميس مليانة، 2019/12/31 ،ص: 03

2 بسبع عبد القادر، . طيراوي دومة عمي، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشرات العالمي للشمول المالي، المؤتمر العالمي الدولي، التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة، 2017 ، ص: 04.

- يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع المدخرات الأفراد المستبعدين من التعامل مع النظام المالي الرسمي ممن يمكن من زيادة في الدخل، تحسين أداء البنوك، تعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية؛
- يساهم في تحسين المشاريع الصغرى والمتوسطة في زيادة في النمو الإقتصادي؛
- تعزيز فعالية السياسة المالية والنقدية؛
- يساعد على تخفيف من درجة المخاطر في المؤسسات المالية والنظام المالي على حد السواء؛
- التعامل المباشر مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية [1] .
- ينتج خدمات مالية بأقل التكاليف واستشارات مالية من قبل البنوك والمتخصصين؛
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة بأقل تكلفة (مثل الدفع عن طريق الهاتف النقال) [2]؛
- تؤثر الشمول المالي في الجانب الإجتماعي من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إعطاء إهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
- تحديد المعوقات التي تواجه عملية التطبيق وتحديد سبل وأليات تجاوز المعوقات والتحديات[3]؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة[4].

نظرا لاهتمام العالمي يتوسع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، هناك جملة من الأهداف التي يسعى الشمول المالي للوصول اليها من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي وتتمثل في ما يلي :

- تعزيز فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفراد أو منشآت وجذب المحرومين ومستبعدين ماليا الى النظام المالي من أجل تعريفهم عن أهمية الخدمات[5]؛

3- اكرام ما لوسي، الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصفو ة، ميلة، 2021/2020 ،ص:06

[2]- عمى سماي، عمر قاضي، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في ملتقي الوطني بالبليدة بعنوان:" واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية"، بتاريخ: جوان 2020، ص:04

[3] - . نبيل، الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد03 ، المجلد،10 ،الجزائر، 2019 ، ص: 164

[4] محمد السيد الشاعر، مرجع سابق، ص: 06

[5] مرميت عديلة، جواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، (مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد 04، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2012) ص: 277

- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم بما يضمن حد أدني من التثقيف المالي؛
- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل والإستفادة منها بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛
- تعزيز المشاريع العمل الحر والنمو الإقتصادي و تمكين الشريكات الصغيرة والمتوسطة من الإستثمار والتوسع؛
- محاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرخاء والرفاهية الإجتماعية، و دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الصول المصرفية؛
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية[1]؛
- الإهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حرص، وتوفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل لها[2]؛
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الإستثمار والتوسع خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الإجتماعي[3].

ومن خلال هذا يمكننا إدراج أهداف الشمول المالي في الجدول التالي[4] :

الجدول رقم (I-01) : أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الإستقرار المالي من خلال: -قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. -الحد من مخاطر عدم الإستقرار السياسي. -تعزيز الاستقرار الإجتماعي -تحمل الصدمات والإختلالات المالية	**النزاهة والسلامة من خلال:** -مكافحة غسيل الأموال. -مكافحة تمويل الإرهاب. -السيطرة على إساءة إستخدام النظام المالي.	**الحماية المالية للعملاء من خلال:** -التثقيف للعملاء الأكثر فقرا. -تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. -حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة و بسهولة

[1] مروي قاسمي، مرجع سابق، ص:13.

[2] على سماي، عمر قاضي، مرجع سابق، ص : 04.

[3] مركود راوية، مرجع سابق، ص:12

[4] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك،)مجلة طبنه للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد04 ، المجمد02 ،جامعة الشلف، الجزائر، 2012 ،)ص: 650.

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

إن السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، إسترشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الإستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة غلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

1. أبعاد الشمول المالي

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك، حيث يشير (Kunt & Klapper,2012) في دراسته بأن أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي : استخدام الحسابات المصرفية، الإدخار الإقتراض، المدفوعات والتأمين.

وفي مؤتمر كابوس في عام 2012 تم مناقشة أبعاد الشمول المالي، حيث قام تحالف الشمول المالي (AFI) بعمل رابطة لبيانات الشمول المالي، وتم التوصيل إلى الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية[1]، ويمكن توضيحها كما يلي:[2]

الوصول Access: عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا، إذ أن تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة والتي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات أو التي يواجهها العملاء عند استخدامها، مضافا إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق إنتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول إلى المؤسسات المالية كالتكلفة والمعلومات.

الإستخدام Usage: عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات عبر الزمن مثل متوسط ميزانية الإدخار، عدد الصفقات لكل حساب، عدد المدفوعات الإلكترونية لكل حساب، في سبيل إستعمال المنتوجات المالية ينبغي على كل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة على الوصول إليها، بالرغم من ذلك فإن مجرد إمتلاك القدرة على الوصول لا يعني بالضرورة إستعمال كل شخص المنتوجات المالية، ومن هذا يتضح أنه ليس كل مؤسسة أو فرد لا يستعملون الخدمات المالية ينبغي أن يتم تصنيفهم على أنهم مستبعدين أو غير متعاملين مع المصارف، ومن ناحية أخرى فإنه لا يتم إعتبار كل مؤسسة أو فرد لديه وصول نظري إلى الخدمات المالية مشمول ماليا بشكل تلقائي.

---

[1] أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، الصادرة في 2019، كلية جامعة عين الشمس، مصر، ص 433

[2] أحمد عدنان غناوي، لورنس يحي صالح، تحليل **فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة إلى التجربة النيجيرية** مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الول لعام 2018، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد العراق، ص 4.

الجودة Qualité: ويقصد بها قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية إحتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية إحتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية.

الشكل رقم (I-01) : الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

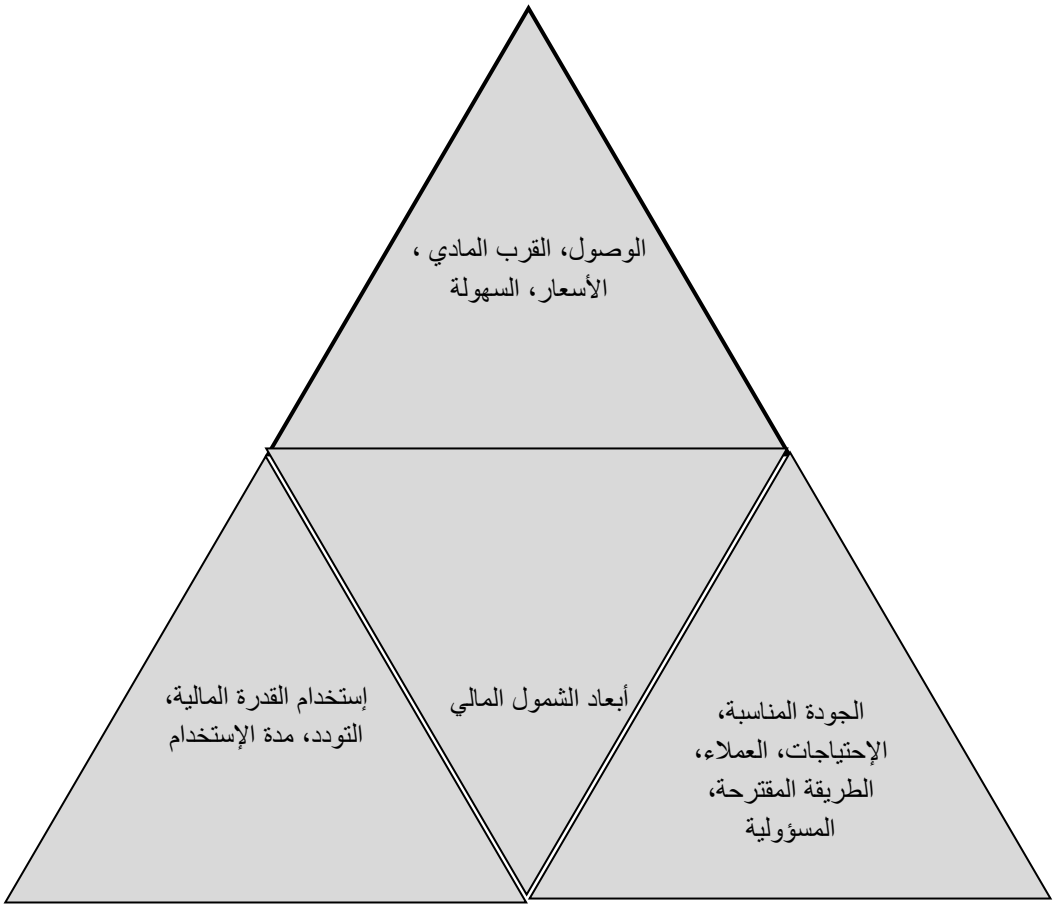

المصدر: أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، الصادرة في 2019، كلية جامعة عين الشمس، مصر، ص 433

2. مؤشرات الشمول المالي

إن أهم المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي نجد ما يلي[1]

مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:

[1] العباس بهناس وبخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، الصادرة في ديسمبر 2019، جامعة البويرة، الجزائر، ص 2016.

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية[1]:

القدرة على تحمل التكاليف:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للإحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادو بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

الشفافية:

- نسبة العملاء الذين أفادو أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية إنعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

[1] حنين محمد بدر عجوز، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

حماية المستهلك:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

التثقيف المالي:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المخاطرة، التضخم والتنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

المديونية أو السلوك المالي:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، أو قرض بنكي.

العوائق الإنتمائية:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على القل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الإئتمان.

وفيما يلي جدول شامل يوضح أبعاد الشمول المالي ومؤشراتها حسب كل من البنك الدولي وتحالف الشمول المالي:

الجدول رقم (I-02): أبعاد الشمول المالي حسب كل من البنك الدولي وتحالف الشمول المالي ومؤشرات قياسها.

البعد		مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية		• عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات. النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.
استخدام الخدمات	**استخدام**	• نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك،

المالية	**الحسابات المصرفية**	ومكاتب البريد. • الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية). • عدد المعاملات (الإيداع والسحب). • طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).
	الإدخار	• النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية بإستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة. • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد. • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك (في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.
	الإقتراض	• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية. • النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الإقتراض من الأسرة والأصدقاء.
		• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
	المدفوعات	• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية. • النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.
	التأمين	• النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. • النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول المطار والعواصف).
جودة الخدمات المالية		**1-القدرة على تحمل التكاليف:** • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

	• متوسط الرسوم السنوية للإحتفاظ بحساب جاري أساسي. • متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان. • مسبة العملاء الذين أفادو بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **2-الشفافية:** • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية إنعقاد القرض المالي. • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **3-حماية المستهلك:** • مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. • مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. • نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **4-التثقيف المالي:** • حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المخاطرة، التضخم والتنويع. • النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر. **5-المديونية أو السلوك المالي:** • نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.
	• كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقتراض من الأصدقاء أو القارب، بيع الأصول، أو قرض بنكي. **6-العوائق الإئتمانية:** • نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات. • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منه توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي. • مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الإئتمان.

المصدر: العباس بهناس وبخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، الصادرة في ديسمبر 2019، جامعة البويرة، الجزائر، ص 2016.

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي

إزداد إهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي تجسد في إلتزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والإستفادة منها بشكل سليم وفعال، وعليه ولتبيان هذه الإجراءات تم التطرق في هذا المبحث إلى سياسات الشمول المالي، وتعزيزه والتحديات التي تعيق توسيعه.

المطلب الأول: ركائز تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي[1]:

دعم البنية التحتية المالية

يعد توفير بنية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويرتكز دعم البنية التحتية المالية على عدة نقاط أهمها:

1. **بيئة تنظيمية**: توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
2. **الإنتشار**: تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول إلى الخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لقوانين الدولة.
3. **تطوير نظم الدفع والتسوية**: لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب بما يضمن إستمرار تقديم الخدمات المالية.
4. **الإستفادة من التطورات التكنولوجيا**: العمل على تطوير وتحسين الإتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى.
5. **توفير قواعد بيانات شاملة**: العمل على تفعيل دور مكاتب الإستعلام الإئتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة. وإتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

حماية المستهلك

يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات، التي تكفل

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، مرجع سبق الذاكرة، ص 748-750

حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون إنقاص وعدم الإضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الطر التنظيمية، وترتكز حماية المستهلك إلى عدة نقاط أهمها:

1. **المعاملة بعدل والمساواة:** يتعين على البنوك ومن خلال جميع تعاملاتها مع العملاء، مراعاة على أن تتم معاملاتها بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة وأن تحرص على جعل هذا المنهج جزءا من قواعد الحكومة لديها، كما يتعين عليها أن تعطي مزيدا من الإهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء، محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة، دون تمييز بين الجنسين.
2. **الإفصاح والشفافية:** يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتوجات التي تقدمها لهم، وعلى أن تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، وبما يكفل إضطلاع العملاء على المزايا والمخاطر بشفافية ووضوح وعلى أن لا يتحمل العملاء العناء في سبيل الحصول على تلك المعلومات.
3. **السلوك المهني:** يتعين على البنوك أن تحرص على ممارسة أداء عملها بأسلوب مهني مسؤول أخذه بعين الإعتبار لتحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنوك بإعتباره مسؤول عن حماية العميل فيما قدم إليه من خدمات أو منتوجات بنكية.
4. **حماية العملاء ضد الإحتيال المالي:** يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة والتي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الإحتيال والإختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية، والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغييرات في الأساليب الإحتيالية.
5. **معالجة شكاوي وتظلمات العملاء:** يتعين على البنوك إعطاء العناية الكافية لمعالجة تظلمات وشكاوي العملاء بطريقة عادلة وسريعة.

التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الإهتمام بالتثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطويرها، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك.

تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي كافة إحتياجات العملاء

وذلك من خلال توفير ما يلي[1]:

[1] نبيل بهوري، عماد معوشي، الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، التسيير، ص 4-5.

- رفع معدلات استخدام الهواتف الذكية بين المواطنين.
- إنتشار البطاقات المسبقة بين المواطنين.
- زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع وإتاحة الخدمات المالية للمواطنين.
- حماية الجور من خلال حسابات البنوك في القطاعي العام والخاص
- العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وإضافة إلى قاعدة البيانات تسجيل الأصول المنقولة.
- إدخال الفئات المحرومة من خلال الصرافة ضمن المنظومة البنكية، ويتيح مشروع الشمول المالي دفع الفواتير من خلال نقاط البيع الإلكترونية والهواتف الذكية وتعميم الخدمات المالية.

تفعيل دور البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي

تحرص البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك بنشر الثقافة المالية مع كيفية تحقيق الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والإهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، مع زيادةعدد الصرافات الآلية لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفرها بين طبقات المجتمع، مع تطوير نظم الدفع والتسوية، مستخدمة في ذلك الإتصالات لتقديم الخدمات الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية لأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة البيانات.

ويمكن تلخيص دور البنك المركزي في النقاط الجوهرية التالية[1]:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتقليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها.
- العمل على تقنين القنوات الغير رسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية.
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك بإستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الإستعلام الإئتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع على نشر الثقافة المالية.

تشجيع الإبتكارات المالية (صناعة التكنولوجيا المالية)

[1] متوفر على الموقع: http://bank-of-algeria.dz/html/inlusionfinanci%C3%A&re.htm
بتاريخ 23/6/2020 على الساعة: 20:39

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011، رؤى وأفكار حول طرق زيادة الشمول المالي للخدمات، حيث يتميز إصدار عام 2017 لأول مرة بإحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والإتصال بالأنترنيت، فإمتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية، كما يؤدي الإتصال بالأنترنيت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة، ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكون لحسابات مصرفية أنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية، حيث تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول للخدمات المالية من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالي1، وهذا هو ما يصطلح عليه بالإبتكارات المالية، وقد عرفت أنها: "إبتكارات يتم توظيفها في مجال الخدمات المالية التقليدية بهدف تحسين نوعيتها وإمكانية الوصول إليها من قبل عدد كبير من الأفراد والمؤسسات، والتي يتم تقديمها من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والإتصالات وتتميز بسرعة وسهولة الوصول إليها وإنخفاض تكلفتها فضلا عن تأثيرها الإيجابي عل الأسواق والمؤسسات المالية".

وفيما يلي مصفوفة swot التي تعتبر أهم أدوات التحليل الإستراتيجي التي تتكون من العوامل الداخلية والخارجية والتي يمكن استخدامها لتحليل استخدام البنوك لإبتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

الجدول رقم (I-03) مصفوفة swot لإستخدام البنوك إبتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

	نقاط القوة	نقاط الضعف
العوامل الداخلية	-كثافة عدد العملاء في البنوك -تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة -استخدام نظم تكنولوجيا حديثة -توفر مصادر تمويل كبيرة -التغلغل في الأسواق المحلية والدولية -وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر	-نقص الكفاءات والخبرات البشرية -عدم وجود قواعد بيانات متكاملة بشأن الإبتكارات وكيفية توظيفها واستخدامها -عدم تأمين المعاملات الإلكترونية ومن تم إهتزاز ثقة العملاء في هذه الخدمات
العوامل الخارجية	**الفرص**	**التهديدات**
	-إنتشار الأجهزة المحمولة المتقدمة بكثافة كبيرة -تزايد الإهتمام بالتثقيف المالي -تزايد حاجة العملاء إلى هذه الخدمات	-تزايد حدة المنافسة على هذه الخدمات من قبل البنوك الأجنبية -دخول شركات جديدة غير مصرفية في تقديم هذه الخدمات الإلكترونية

[1] صورية شنبي، بلخضر السعيد، مرجع سبق ذكره، ص118-119.

	الإلكترونية -وجود قاعدة عملاء كبيرة مستهدفة -دعم المؤسسات الدولية والمنظمات الرقابية وأجهزة وهيئات الدولة لهذه الخدمات	-تزايد وثيرة المخاطر المرتبطة بالسيولة والإئتمان والعوامل التكنولوجية -التأثر بالأزمات المالية الدولية نتيجة ترابط الأسواق المالية

المصدر: محمد موسى علي شحاتة: **نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات إبتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 2019، ص 18.

وتأكيدا على أهمية استخدام المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية على وجه التحديد لإبتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي قدمت دراسة كل من (Gonzalez,2018 Abbasie & weigand,2017) تأثير إبتكارات التكنولوجيا المالية على كل نوع: تنزع المنتجات والخدمات المصرفية، وكفاءة العمليات التشغيلية، وتحقيق الإستقرار المالي للبنك، وآلية حماية العملاء، وأخيرا التكامل مع السياسات والتوجهات الإقتصادية، والتي يمكن تناولها بشكل مبسط كما يلي[1]:

1. **تأثير إبتكارات التكنولوجيا المالية على تنوع المنتجات والخدمات المصرفية**

ساهمت الإبتكارات التكنولوجية في تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمؤسسات من حيث دعم المدفوعات عبر الهاتف ومدفوعات الطرف الثالث، وتقديم خدمات الإئتمان الرقمي وإستحداث منصات الإقتراض الإلكترونية، وكذلك قبول الودائع الإلكترونية، فضلا عن دعم العمليات الإستثمارية من خلال عمليات التجارة الإلكترونية.

2. **تأثير إبتكارات التكنولوجيا المالية على كفاءة العمليات التشغيلية**

حيث عززت الإبتكارات التكنولوجية من كفاءة العمليات التشغيلية خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الصفقة الواحدة وتكاليف إدارة النقدية والمعاملات الإئتمانية والإستثمارية، وكذلك تعزيز عملية المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الإقليمي والدولي.

3. **تأثير إبتكارات التكنولوجيا المالية على الإستقرار المالي بالبنوك التجارية**

أسهمت الإبتكارات التكنولوجية في تعزيز الإستقرار المالي من خلال تخفيض التأثيرات السلبية للعديد من المخاطر على رأسها مخاطر الإئتمان والسيولة والتشغيل، وكذلك تقليل التحديات التشغيلية التي ترتبط بالبنى التحتية للنظام المصرفي، فضلا عن دورها في تحقيق مزيد من معدلات الربحية .

4. **تأثير إبتكارات التكنولوجيا المالية على حماية العملاء**

[1] محمد موسى علي شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

وذلك من خلال تدعيم أنظمة الإعمال وخاطر الغش، وحماية سرية وخصوصية بيانات العملاء وكذلك تجنب مخاطر الإستبعاد غير العادل أو التمييز بين العملاء، فضلا عن المخاطر التي يتعرض لها صغار المستثمرين.

ويمكن بيان استخدام إبتكارات التكنولوجية المالية بالبنوك سعيا نحو تعزيز الشمول المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (I-01): أثر استخدام التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي:

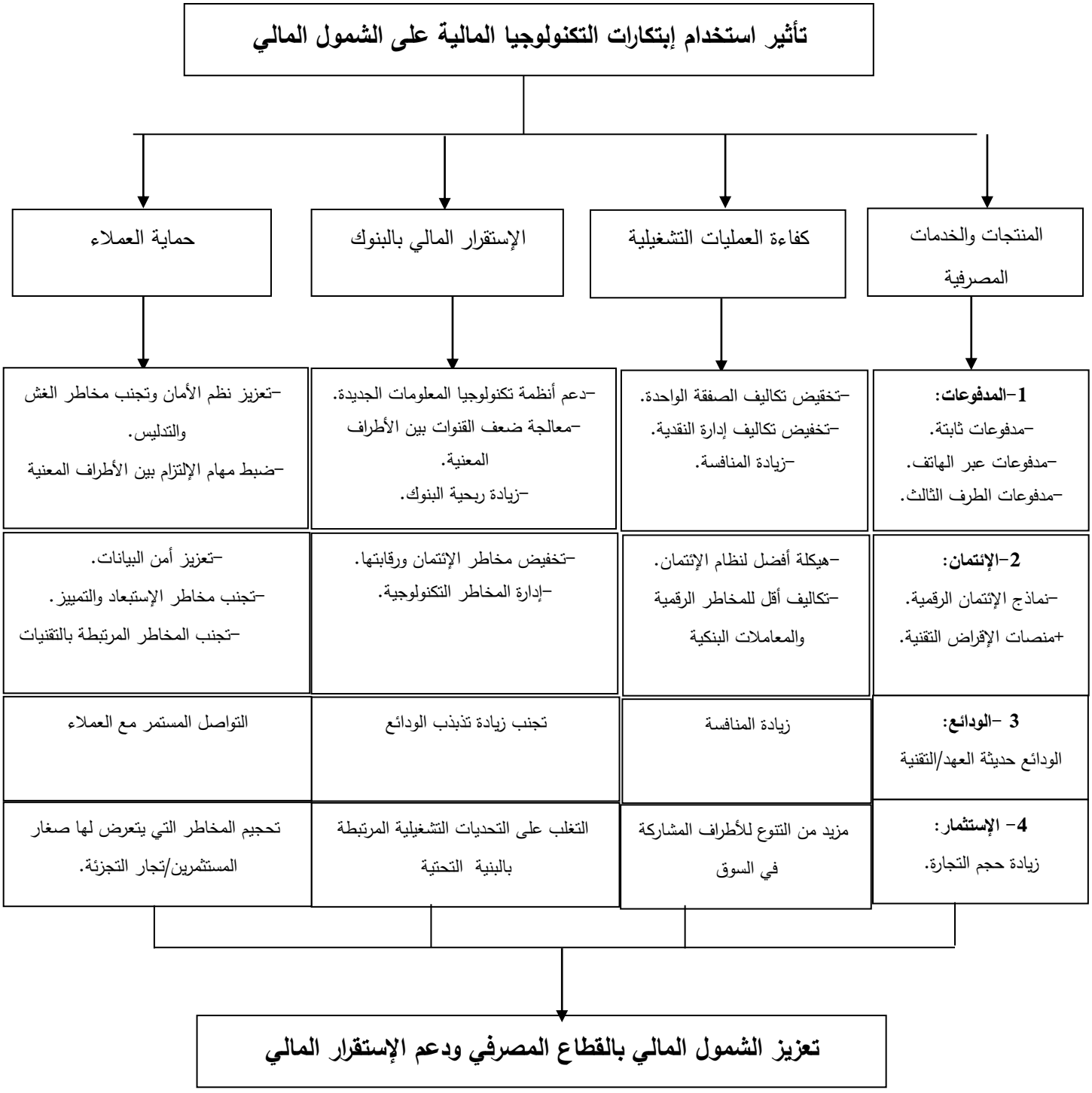

المصدر: محمد موسى علي شحاتة، مرجع سبق ذكره ص 20

ملاحظة: قراءة الجدول من اليمين إلى اليسار

المطلب الثاني: سياسات توسيع الشمول المالي

أوجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الإتصال المحمولة، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك وسياسة الهوية المالية والتي قد تلعب دورا رئيسيا في تمكين الإشتمال المالي وهي كالآتي[1]:

الوكيل البنكي

أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الإشتمال المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية إقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء للإشتمال المالي، التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز إستخدام هذه الإجراءات مثل: التحويلات النقذية والتوعية بالنظام المالي بالإضافة لزيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة "المراسلات المصرفية" بنطاق واسع لتوزيع المنح الإجتماعية للبرازليين غير المتعاملين مع البنوك[2].

الدفع عبر وسائل الإتصال المحمول

إنتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة، حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية، وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. وقد أظهرت عدة دول نجاحا بإستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، حيث أن الفلبين سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية في عام 2004[3].

[1] حنين محمد بدر عجوز، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره ص 111.

[3] كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التثقيف المالي المدخل الإستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية-دراسة حالة مصر-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص 8.

تنويع مقدمي الخدمات

إعتمد صناع القرار إستراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية، إستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر تشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية[1].

إصلاح البنوك الحكومية

في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول.

تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الإدخار والإئتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج إجتماعية[2].

حماية المستهلك

تبيان المعلومات بين المستهليكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا، بالتالي فإن التقدم بالإشتمال المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيّد ولكن بعضهم أساء استخدام ميزة المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء[3].

سياسة الهوية المالية

في معظم البلدان، يتم تقديم المعلومات الإئتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الإئتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة ذلك، هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للإستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والإئتمانية الأخرى[4].

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 112.
[2] حنين محمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] نفس المرجع، ص 24.
[4] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الخلاصة

إن للشمول المالي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم في إيصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة و ضمان إستمراريتها كما يهدف إلى الحد من الفقر و ذلك لتحقيق التنمية الإقتصادية، و قد حاز على إهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات فضلا من مساهمته الكبيرة في تحقيق الإستقرار المالي و الإقتصادي.

و رغم ذلك لا يزال الشمول المالي يعرف تحديات تعيق من النفاذ للخدمات المالية، و من أبرز هذه العوائق نجد عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية، ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية و لتفادي هذه المعيقات و تجنبها وجب إتباع مجموعة من الركائز و التي من أهمها إستخدام إبتكارات التكنولوجيا المالية و ذلك للدور الفعال في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثاني

رقمنة القطاع البنكي ودورها في تعزيز الشمول المالي

تمهيد

يعرف العالم اليوم توجها كبيرا نحو رقمنة كافة النشاطات الإقتصادية، حيث أن التطور التكنولوجي لوسائل الإتصال و التزايد الكبير في الإستخدامات اليومية للأنترنت دفعت معظم المؤسسات و منها البنكية إلى التوجه نحو هذا التطور في أعمالها و أنظمتها، و تقديمها لخدماتها ومنتجاتها، و ذلك لتخفيض التكاليف من جهة و تقليص الوقت و الجهد المبذولين من طرف الموظفين من جهة أخرى مما يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي فيها، و يعد القطاع الإقتصادي بما فيه من أسواق و مؤسسات مالية و بنوك من أهم القطاعات و أكثرها تأثرا بالرقمنة و تماشيا مع ذلك أصبح من المستلزم على البنوك أن تواكب هذه التطورات، و أن تسعى إلى تحيين الأداء الوظيفي بالإعتماد على الطرق المبتكرة و الرقمنة بالأكثر، و تعد البنوك الجزائرية أيضا معنية بهذه التغيرات والتي تؤثر على إستمراريتها و بقائها في السوق.

من خلال هذا الفصل سوف نتناول في المبحث الأول نشأة الرقمنة و مفاهيمها بالإضافة إلى إطارها النظري، أما المبحث الثاني ستطرق فيه إلى دور رقمنة القطاع البنكي في تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الرقمنة

يتناول في هذا المبحث من الدراسة التطورات التي مر بها مفهوم الرقمنة عبر محطات عدة، لتباين الرؤى والأفكار حسب الصيغ والجوانب التي ينظر إليها منها، إضافة إلى الفو ائد المحققة منها، ثم أهم العناصر التي تعتمدها الرقمنة من خلال أنظمة المعلومات والإتصالات، وصولا إلى أبرز بعض صور التحول الرقمي لتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري الى النظام الرقمـــي .

المطلب الأول: نشأة الرقمنـة وتطورهـا

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسييـــر بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمركية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لإختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، كذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994 .

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الأنترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الإجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية "نازا" التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمي تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تنتقل بعدها الى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها إسم ذاكرة ميموريا (mimoria) ، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (وأكسفورد تاكست أرشيف) ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية ومؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الإلكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديدة من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عمالقة للمكتبات الرقمية[1].

إن المتتبع لمسار الرقمنة المكتبية يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والإتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم إستراتجيتها لتنمية أدائها، هذا التطور الهائل للمعلومات والإتصال التي حققته في مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والأنترنت ليصل إلى المفردات والمصطلحات .

[1] احمد ، الكبيسي، تطور النظم االلية في المكتبات من الحوسبة الى الرقمنة االفتراضية ، العربية 300 ، العدد 29 ، 6.ص 2008

أما في ما يكتبه ويقوله الباحثين والمتخصصين في مجال مكتبات الصفات الرقمي التي تطور استخدامها في اختزان البيانات الببلوغرافية واسترجاعها وبثها إلى الجهات المستفيدة الأخرى.

بدأت تتردد مصطلحات عديدة مشابهة مثل (المكتبة الإفتراضية ، والمكتبة الإلكترونية والمكتبة الرقمية) كل هذه المصطلحات بقيت تتسم بالغموض لتعدد مصطلحاتها، حيث سماها ليكليدر بمكتبة المستقبل، وسماها الإنكيستر بمكتبة دون ورق.

إلا أنه مهما اختلفت هذه التسميات يبقى جوهرها واحد وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات .

هذا التطور الطويل لحوالي نصف قرن تبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات المكتبات والمكتبات الإلكترونية أو الرقمية أو الإفتراضية والتي حصل خلط فيها بينها ينبغي توضيحه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني إضافة إلى الأشكال المختلفة والإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل إلكتروني وتتطلب جهاز إلكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة الإلكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة للبيانات التي تحويها، وعليه فإن المكتبة الإلكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة الإلكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الإلكترونية هو المصطلح الداعم والأوسع دلالة حيث يشمل كال من التناظري والرقمي ويضم كل جهود ترمي إلى استخدام أجهزة الإلكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسوب وهي تشمل مواد الإلكترونية ورقمية غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والإضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات.

وضبط حدودها[1] لتفادي الغموض والخلط بين ه=ه المصطلحات فيما بينها والوصول الى مفهوم جامع، من خلال الوقوف عند بعض التعارف المختلفة لمصطلح الرقمنة أو التعريف الرقمي .

المطلب الثاني: مفهوم الرقمنـة وأهميتها

1. تعريف الرقمنة

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات "الكتابة الرقمية" و"الإبداع الرقمي "و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

تعريف الرقمنة لغة

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور"الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما اعجمه وبينه، وكتاب

[1] احمد الكبيسي، مرجع سابق، ص8.

مرقوم، أي قد بينت حروفه بعالماتها من التنقيط وقوله عز وجل:"كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والرقم القلم.. والرقم : الكتابة والختم .. والرقم : ضرب مخطط من الوشي..ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.

تعريف الرقمنة إصطلاحا

يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط(Numèrisation) بأنه "عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للإستقبال والإستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب[1] .

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح "الرقمنة" ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني kuny Terry " "إلى الرقمنة على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، الدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة...) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الألية عبر النظام الثنائي البيتات(Bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة" ويتم القيام بهذه العملية بفضل الإستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة .

وتشير"شارلوت بيرسي Buresi Charlette" "إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي".

ويقدم" دوج هودجز " Hodges Doug" مفهوما أخرا تم تبنيه المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (المقالات ، والكتب، والمخطوطات، والخرائط...) إلى شكل رقمي ."

وبمعني آخر هي عملية تحويل بيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني[2].

غير أن هذا المصطلح يأخذ عادة معاني حسب السياق الذي يستخدم في، حيث يلاحظ ان الرقمنة تعني:

- **في الحاسبات:** تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب .
- **في سياق نظام المعلومات:** تحويل النصوص المطبوعة مثل(الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط ...الخ) وغيرها من المواد التقنية من أشكالها التي يمكن أن تقرا

[1] احمد فرج احمد، الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات ام خارجها. المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن سعود الاسالمية، العدد 4 ، 2009 ،ص 11.

- [2] سعيد يقطين ، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الابداع التفاعلي ، بيروت: مركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2.ص ، 2005

بواسطة الإنسان (أي تناظرية) إلى الأشكال، signals binary التي يقرا فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة

المسح الضوئي، عن طريق الكاميرات الضوئية[1] والتي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسوب.

- **في سياق الإتصاالت بعيدة المدى:** فتشير إلى تحويل الشارات التناظرية المستمر ة إلى إشارات رقمية ثنائية .

يمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل الكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقما يمكن الإطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبة الآلية[2]

- **خصائص الرقمنة**

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن _الإلكترونية_ متجاورة .
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.
- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة،: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- تكوين شبكات الإتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من اجل تشكيل شبكات الإتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى .
- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة[3].
- اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في اي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

[1] نجلاء احمد يس ، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ط1، 2013، ص20.

[2] جلاء احمد يس ، مرجع سابق ، ص20

[3] محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1 ،عمان، الأردن، 2009 ، ص 73.

- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الإنترنت مثال تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال ، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت.
- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الإتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.
- قابلية التحرك والحركية: أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال ...الخ.
- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.
- اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الإتصالية إلى فرد واحد آو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك[1].
- الشيوع والإنتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الإنتشار المنهجي للنمط المرن.

- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، وهي تسمح لرأس المال بان يتدفق الكترونيا[2].

2. **أهمية الرقمنة:**

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين أألداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

الفوائد الإقتصادية : توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.

- مساندة برامج التطوير الإقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.
- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية و أمن المعلومات.

[1] احمد مشهور ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الإقتصادية ، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003 ، ص7.

[2] احمد مشهور ، مرجع نفسه ، ص 7.

- توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدال من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية.
- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الدخلي للبيانـات.

الفوائــد الإداريــة

- تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.
- القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- الشفافية في التعامل والغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.
- اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية.
- مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود[1].

المبحث الثاني: دور رقمنة القطاع البنكي في تسريع الشمول المالي

إن الرقمنة تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة للعمليات المالية والمصرفية التي يمكن أجراءها عبر الهاتف المحمول والإنترنت وخلق فرص استثمار اكبر، ونظرا لأهمية الشمول المالي وأهمية الرقمنة في توسيعه، سوف نتعرف من خلال هذا المبحث كل ما يتعلق بهذا الموضوع :

المطلب الأول: قطاعات وخدمات الرقمنة

1. خدمات الرقمنة

لقد جاءت الرقمنة لتحويل سوق الخدمات المالية وتعاملت مع مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إيجازها فيما يلي:

خدمات الدفع: يعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

- الدفع عبر الهاتف النقال.
- تبادل العملات بدون تكلفة.
- تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الإلكترونية وتسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت.

[1] ريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013 ،ص 446

الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الإنترنت دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

الإستثمار والتمويل: تقوم الرقمنة باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات، سواء كان في شكل القروض أو استثمار في رأس المال أو في شكل التبرعات، وأيضا تقديم الإستمارة عبر الإنترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم وتحليل المخاطر وتقديم العميل مقترحات متنوعة في الإستثمارات المالية.

خدمات مقدمة للبنوك على اساس قاعدة كبيرة للمعطيات: وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعد كبيرة من البيانات(Big Data) التي من شانها تحسين إدارة العالقة مع الزبون (سلوك الشراء، الإدخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملاءة المالية) كما تعمل في مجال الأمن السرياني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف النقالة او تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم أيضا التكنولوجيا المالية بتحليل المخاطر وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.

الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم الرقمنة العديد من الحلول من اجل تحسين إدارة الشركات ، فبالنسبة للبنوك نجد تقنية البلوكشين التي تطور حلولا تعتمد على تقنية البلوكات لتسجيل المعاملات مثل: paymlum, cellbaz اما بالنسبة للشركات تقدم أيضا الرقمنة حلول مثل برامج معالجة المعلومات وإدارة المخاطر، إدارة الضرائب ...الخ[1].

[1] بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية، د ارسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 07 ،العدد 02 ،2020 ،ص 186.

الشكل (II-01) : خدمات الرقمنة

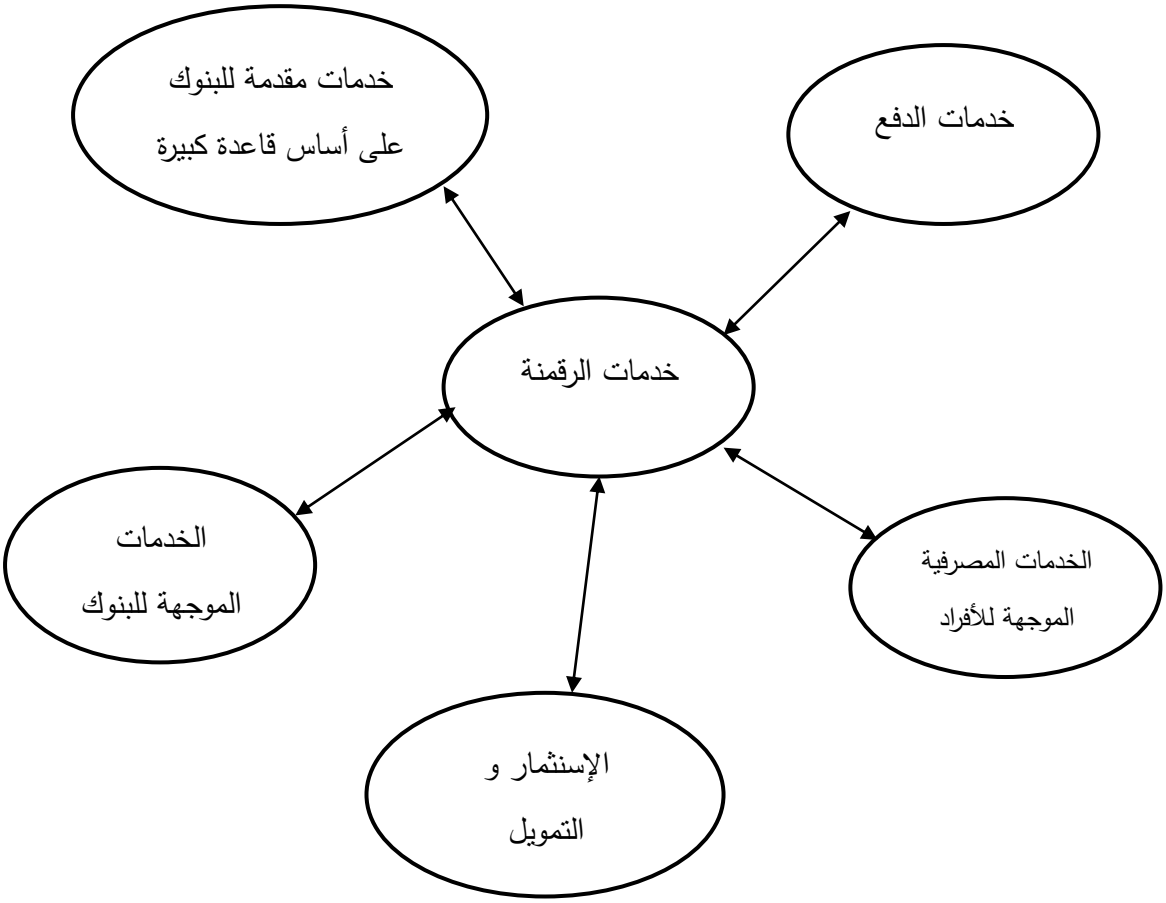

المصدر: بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية، د ارسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 07 ،العدد 02 ،2020 ،ص 186.

ريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013 ،ص 446

2. قطاعات الرقمنة

إن التكنولوجيا المالية مست العديد من القطاعات بصورة عامة من اجل تطويرها والنهوض بها، التطورات الحاصلة سواء في الظروف أو المعاملات، ويتم تقسيم قطاعات التكنولوجيا المالية كالتالي:

قطاعات الموجة الأولى

المقصود بقطاعات الموجة الأولى أنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة التي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة، مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الإئتمان كدرجة أولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماتهم القانونية التي تهيء لهم ذلك والتي تضمن سيرورة عمل أمنة ومستقرة لحد بعيد حيث شكل العالم العربي مقرال 105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام 2015 تغطي قرابة 12 دولة.

الأنشطة الرئيسة لهذا القطاع تتمثل في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال الإنترنت او التي تعتمد الشركات الناشئة لتقديمها بالإشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر، وهي كما يلي:

1- **المدفوعات**: نقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع أو الخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الإتفاق عليها مسبقا من قبل الأطراف المعنية، ويكون الدفع في شكل أموال أو أصول أو خدمات، وفي ساحة المدفوعات نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الإنترنت، والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع والخدمات عبر الإنترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية، ومن ابرز المؤسسات نجد :

- شركة المدفوعات الأردن والمتخصصة بدفع الفواتير– madfoo3at .
- شركة beam الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الإئتمانية[1].

2- **الإقتراض وجمع راس المال**: حيث فتح الإبتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين وبروز تمويلات بديلة عبر السوق الإنترنت، ولعل أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الإقتراض و الإستثمار هو التمويل الجماعي والذي يتم عن طريق منصات مالية جمع مبلغ من المال لمشروع معين بفضل عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد، وهو يدخل ضمن سلسلة التمويلات النقدية، حيث يصف هذا المصطلح التفاعل بين الطرفين دون الحاجة إلى وسيط مركزي، وبالتالي فالمنصات تعتبر سوقا رقميا، وقد ساعد على انتشاره بين الأوساط خاصة في أمريكا وانجلترا

[1] وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الأفاق، العدد 02 ،المجلد 04 ،2019 ،ص 36.

انعدام ثقة المتعاملين في البنوك اثر الأزمة المالية 2008 وما خلفته من أثار سلبية على الأفراد .وهناك أنواع و نماذج للتمويل الجماعي من بينها:

أ. **التمويل في شكل هبة**: يسمح هذا النوع وعن طريق المنصات الإلكترونية بتقديم التمويل لمشروع ما دون مقابل، كتشجيع للمشاريع الإجتماعية والخيرية والثقافية، فالهدف من التمويل يكون غير ربحي وانما للفائدة العامة .

ب. **لتمويل مقابل تمويل مادي**: يفتح هذا النوع المجال للأفراد المشاركة في تمويل مشروع ما بمقابل مادي اي في شكل تعويض مادي او خدمة مقابل التمويل، و عادة ما يكون التعويض من منتجات المشروع الممول.

ت. **الإستثمار الجماعي**: يسمح هذا النموذج للمستثمرين بالإشتراك في رأس مال شركة ما، وبالتالي يصبح المستثمر مساهما مما يفتح له المجال للحصول على نسبة من الربح بقدر ما ساهم في حالة تحقيق المؤسسة لهذا الأخير[1].

قطاعات الموجة الثانية

على هذا المستوى تتوسع دائرة نشاطات شركات الرقمنة لتشمل أنشطة ترتكز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي، وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخما رقميا وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي، وفق هذا التقسيم تتضمن قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالي ما يلي:

1- **التحويل الدولي للأموال** : في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى النامية عام 2015 ل 431 مليار دولار، حلت المملكة العربية السعودية ثانيا والإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.

2- **ادارة الثروات**: تحت هدا البند فان خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الإستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والإستثمار، لكنه وبذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم.

[1] تقرير بيرفورت 2016 ،التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تاريخ الإطلاع: 13 /05/ 2021 ،على الرابط http://www.wamda.com

3- **التأمين**: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركات start- up أوجدت الحل لذلك، فبالرغم أن شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية، لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى: بالتامين فائق الصغر، بحيث :إن معدل انتشار التامين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ 3.0 بالمئة بينما معدل انتشار الهاتف المحمول وصل الى 120بالمئة، ما يبين الفارق الكبير بين الخدمة الرقمية بالمنطقة وفرص تطويرها العالي، حيث ترتبط شركات التامين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التامين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات تأمين.

4- **سلسلة البلوكات** (العملات الرقمية المشفرة): البلوك شين Block chain وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحؤول دون تعديلها ،اي انه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومات، هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الإقتصاديين يتخوفون منها فهم بين مؤيد ومعارض، أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الإنترنت هي البيتكوين bitcoin [1].

ومما سبق يمكن أن نستنتج قطاعات الرقمنة في الشكل التالي :

[1] بن الساسي سهير، بوالطبخ نجود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الشكل رقم(02-II): قطاعات الرقمنة

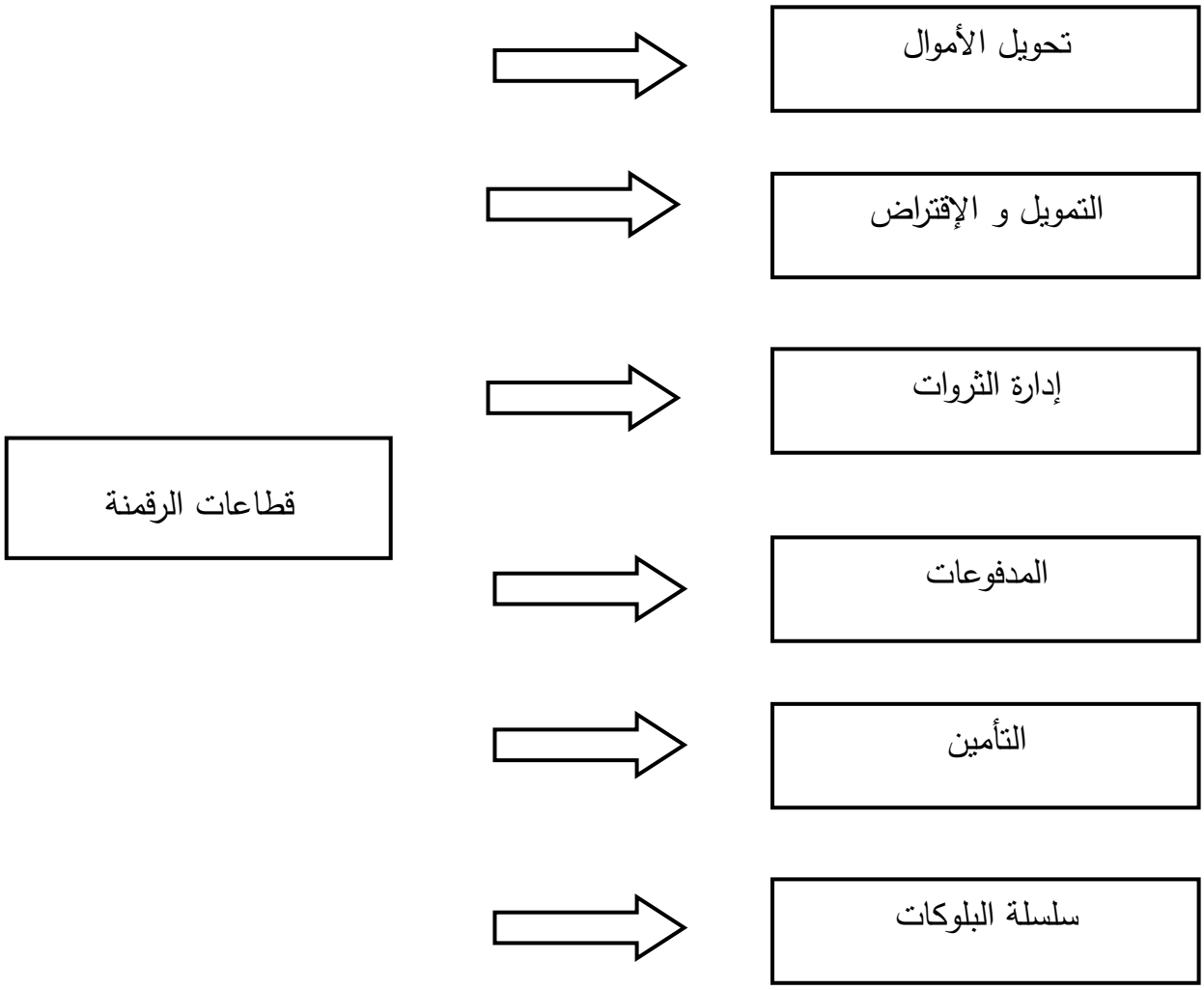

المصدر: وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الأفاق، العدد 02 ،المجلد 04 ،2019 ،ص 36.

بن الساسي سهير، بوالطبخ نجود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

.

المطلب الثاني: دور رقمنة القطاع البنكي في تعزيز الشمول المالي

انطلاقا من ما تم طرحه من أساسيات نظرية لموضوعي الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية، تقوم الخدمات المالية الرقمية بتسهيل إمكانية الحصول على الإئتمان والخدمات المالية وتساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال التغلب على العوائق التقليدية المتمثلة في[1].

نطاق التغطية

حيث ساعدت القنوات الرقمية ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من مدفوعات، الإدخار، التأمين، الإستثمار والتسهيلات الإئتمانية والقروض، ويعمل الإتصال بالأنترنيت إلى توسيع نطلق الفرص المتاحة، فالخدمات المالية الرقمية تعمل على ربط الأعوان الإقتصاديين بالمصاريف والأسواق والموردين بسهولة وبتكلفة ميسورة وتسهل المعاملات من نظير إلى نظير[2]، من خلال التغلب على الحواجز التي تعيق البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية من الحصول على الخدمات المالية، والوصول إلى المناطق --النائية حيث لا توجد مصارف ولا مؤسسات مالية، كما تقرب المستخدمين من المؤسسات المالية من خلال خفض كلفة تقديم الخدمات المالية[3].

1. **معلومات العملاء**

يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العميل في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها، حيث تتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن إستخدام الخدمات المالية الرقمية المعلومات الضرورية الخاصة بالعميل لفتح الحسابات مما يساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية.

2. **السلامة التجارية**

ينطوي شمول الفئات المحرومة على توفير قدر من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقتراض منخفضة القيمة المصممة حسب إحتياجات العملاء، ويتطلب القيام بذلك على نحو مستدام تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف والتي من الممكن تخفيضها عن طريق الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية، فأتمتة الخدمات المالية تقلل من التكلفة وتقصر الدورة المستندية وتقلص العوائق الجغرافية المتعلقة بالبعد.

[1] حمو الزغبي، دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر، 2021، ص972-973.

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

[3] محمد شكرين، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

3. تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية

الأمر الذي ينعكس على تنويع المنتجات والخدمات المالية والإهتمام بعامل الجودة لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء والزبائن وتقنين بعض القنوات غير الرسمية، حيث ساهم التطور التكنولوجي في ظهور شركات متخصصة في توفير خدمات مالية رقمية بديلة أقل تكلفة وأسهل وأسرع تنفيذا من الخدمات التي تقدمها المصارف للأفراد، مما شجع الأخيرة على تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية لم---واجهة هذه المنافسة، بتقديم خدمات عالية الجودة كما أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والإستفادة من الإمكانيات الكامنة في الإقتصاد ويساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة ورفع الإنتاجية3 والدخول مما ينعكس إيجابيا على الإستهلاك وتحريك العجلة الإقتصادية[1] ، والشكل الموالي يوضح التنوع الحاصل على مستوى أطراف منظومة التقنية المالية.

الشكل رقم (II-03) : أطراف منظومة التقنية المالية

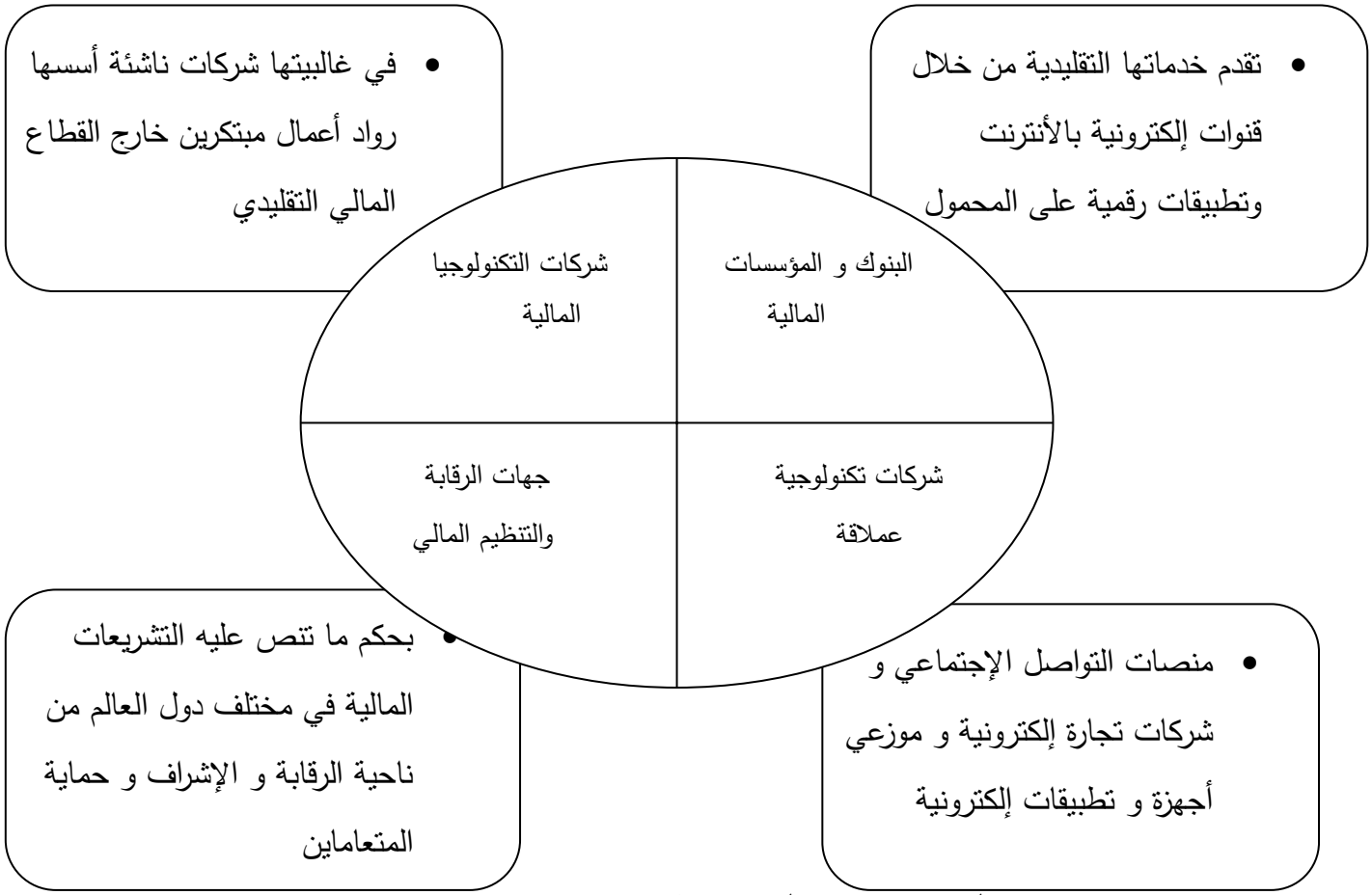

المصدر: شريف سامي، **التحول الرقمي والشمول المالي-التكنولوجيا المالية غير المصرفية-واقع وتحديات**، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، العدد 161، بولاق، مصر، 30 أكتوبر 2019، ص15.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 113

فالخدمات المالية الرقمية توفر سبيلا لحل العديد من التحديات التي تقف في وجه توسيع قاعدة الشمول المالي والمتمثلة في التكلفة المرتفعة للخدمات المالية التقليدية وبعد المسافات بين المناطق النائية ومراكز الخدمات المالية والروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية، فالأجهزة الذكية تمكن من إيصال الخدمات إلى أبعد نقطة ممكنة، فهي تصل إلى مختلف الشرائح المجتمعية دون أن يذهب إليها أحد، وبتكلفة منخفضة نظرا لعدم حاجتها إلى التجهيزات والمعدات التقليدية للمؤسسات المالية بشكلها الحالي، فضلا على الدور الكبير لشركات التكنولوجيا المالية وما توفره من زيادة الخيارات ومرونتها لدى المستهلكين.

الخلاصة

إن الرقمنة البنكية تختلف من جهاز بنكي إلى آخر حسب تطور الدول، فهناك دول تطورت الرقمنة فيها إلى مدى بعيد، في حين لا يزال بعضها يعتمد على التعاملات الورقية، وتعتبر الجزائر من بين الدول السائرة في تحديث جهازها البنكي و تطويره.

كما تساهم تطورات التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة وسرعة و بأقل تكلفة و وصولها لشرائح المجتمع بعدل و مساواة و الذي يسمح بتعزيز الشمول المالي وهذا ما دفع الدول نحو مواكبة هذا التطور سعيا منها إلى تعزيز الشمول المالي بها.

الفصل الثالث

واقع الشمول المالي في الجزائر ودور رقمنة القطاع البنكي في تعزيزه

تمهيد

لعب إنتشار رقمنة القطاع البنكي دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي و تحقيق إستراتيجياته و التي عملت دول العالم على تطبيقها.

وعلى غرار جميع الدول، وضعت الجزائر إستراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية إلى ظهور العديد من الخدمات المالية و نماذج الأعمال المبتكرة، كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، و الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية.

من خلال هذا الفصل سوف نتناول في المبحث الأول القطاع البنكي الجزائري و مراحل تطوره و أهم إصلاحياته، أما في المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى واقع الشمول المالي في الجزائر والمعيقات و سبل تعزيزه.

المبحث الأول: القطاع البنكي الجزائري

المطلب الأول: مراحل تطور النظام البنكي الجزائري

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات المديونية أين تكون الإحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة ؛ وهذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما ؛ وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر ؛ وقد عرف هذا القطاع إصلاحات عديدة منذ الإستقلال ؛ لكن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة .

وبالنظر إلى ما تمليه المعطيات الإقتصادية و المالية الجديدة على المستويين الوطني و الدولي؛ فان هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة و على جميع المستويات؛ لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري وأهم التحديات التي تواجهه معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي .

مراحل تطور النظام البنكي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري ألا وهي ثالثة.

المرحلة الإلستعمارية

كانت الجزائر خلال الإستعمار الفرنسي قد عرفت نظاما بنكيا تابعا للنظام المالي والنقدي الفرنسي أي أنه يخدم المصلحة الفرنسية وكان الأمر ينطبق على الخزينة العامة التي كانت تجمع الموارد الجبائية من الشعب الجزائري وإعادة توزيعها إلى المعمرين الأجانب .

ظهرت في الجزائر منذ 1830 شبكة من البنوك عددها أكبر من ذلك الذي نجده في المستعمرات الفرنسية الأخرى كبنوك خاصة وأخرى تابعة للقطاع العام بالإضافة إلى فروع البنوك الفرنسية لكن كانت تابعة لفرنسا ؛ وفي 1851 تأسس " بنك الجزائر " برأس مال قدره 3 ماليين فرنك فرنسي ؛ ولكن في 1900 اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات جذرية بشأنه وذلك في تغيير اسمه الذي أصبح "بنك الجزائر وتونس " و الأمر لم يبقى هكذا ؛ فبعد استقلال تونس في 1956عاد اسمه كما كان في السابق وغداة استقلال الجزائر أصبح يعرف ب " البنك المركزي الجزائري[1].

مرحلة الإقتصاد المخطط

تميزت باسترجاع الدولة لسيادتها واستقلالها الإقتصادي والنقدي . لكن وجدت الجزائر نفسها مباشرة بعد الإستقلال في أزمة مالية خانقة متمثلة في تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إنشاء بنك مركزي وإصدار العملة الوطنية.

[1] جعفر الجزار/البنوك في العالم/ دار النقانس للنشر ص7

في هذه المرحلة فان الجهاز المصرفي الجزائري كان يعمل بآليات النظام المخطط و التي تقتضي أن تكون جميع البنوك مملوكة للدولة إلى جانب أن آليات تسيير البنوك يغلب عليها الطابع الإداري ذلك أن العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العامة كانت في الغالب علاقة تبعية إذ نجد أن البنك المركزي كان مجبرا في غالب الأحيان على تمويل العجز الميزاني مما حول البنك المركزي إلى مجرد أداة إصدار نقدي ؛ كذلك علاقة البنوك بالمؤسسات العمومية هي عالقة تبعية إذ نجد أن هذه البنوك كانت مجبرة على تمويل المؤسسات الإقتصادية العمومية دون أن يكون لها الحق في رفض هذا التمويل ؛ مما أدى بالبنوك إلى عدم القدرة على استرجاع قروضها لأن المؤسسات العمومية كانت في الغالب تعاني من العجز ؛ هذا الواقع جعل لهذا الجهاز المصرفي الجزائري أنه يتميز بالجمود و التأخر في تنفيذ العمليات إلى جانب البيروقراطية في التنفيذ المعاملات.

مرحلة الإصلاحات الإقتصادية و النقدية [1]

لقد اضطرت الجزائر إلى إجراء إصلاحات على النظام الإقتصادي المخطط حيث سارت به نحو التحرير " اقتصاد السوق" فكان لابد من الدولة خلق الجو الملائم بأن توفر ظروف مجدية و هامة من أجل الوصول إلى هذا الهدف و التي انبثقت من خلال صدور قانون النقد و القرض حيث جاء بمجمله شاملا على الأهداف التالية:

- تشجيع القطاع الخاص.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير أسعار السلع و الخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- تشجيع المنافسة في الميدان الإقتصادي و النقدي.

عززت هذه الأهداف بنقاط جد هامة كانت في مجملها تفسير لهذه الأهداف؛ ونذكرها بالشكل التالي:

- تحقيق التكامل بين الأهداف بنقاط جد هامة كانت في مجملها تفسير لهذه الأهداف ؛
- تحقيق الإستقرار الناتج من خلال طرح إشكالية تحديد العلاقة بين الخزينة العامة و البنك المركزي .فباعتبار أن الخزينة العامة مكلفة بوضع السياسة النقدية من خلال تمويل الخزينة العامة في حالة العجز على شكل قروض لا تتجاوز 10 بالمائة من الإيراد السنة المالية السابقة ؛ وأن تسدد هذا الدين في أجل أقصاه 240 يوم.

كان التزام كل طرف صعب التحقيق لأخذه على وجهين:

- الإستقلالية : تظهر في حالة قدرة البنك المركزي على رفض تمويل الخزينة العامة. فمؤيدي هذا الفكر يرون ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي واقتصارها على وظائفها التقليدية ؛ هذا ما قد ينتج عنه إخلال في التوازن الإقتصادي.

[1] حديدان سفيان– مداخلة بعنوان القرض المستندي -ملتقى حول الإصلاحات البنكية– جامعة قالمة2009-2010 ص

كانت أزمة 1929 قد نفت هذا الطرح حيث لم تستطع قوى السوق أن تسترجع التوازن المختل إلا بعد تدخل الدولة التي نادت إلى ضرورة تبعية البنك المركزي إلى الخزينة العامة.

1- **التبعية** : هذه الأطروحة مستمدة من الفكر الإشتراكي المطالب بتدخل الدولة ؛ فاقتصرت وظيفة البنك المركزي في الإصدار النقدي فقط ؛ هذا ما أثر سلبا على الإقتصاديات الإشتراكية بازدياد معدلات التضخم.

2- **استقلالية البنوك اتجاه المؤسسات العمومية** : عاشت البنوك التجارية نفس واقع البنك المركزي فيما يخص منظور التبعية و الإستقلالية لكن مع المؤسسات العمومية حيث كانت البنوك سابقا ملزمة بتمويل هذه الأخيرة بقروض لا تستطيع في الغالب تسديدها نظرا للعجز في الميزانية هذه المؤسسات الإقتصادية العمومية ؛ فبمقتضى قانون النقد و القرض أتيحت للبنوك التجارية الحرية في دراسة طلبات القروض و الموافقة على منحها.

3- **تحرير أسعار الفائدة و أسعار الصرف** : وفق قانون النقد و القرض الذي يدعو إلى تحرير أسعار الصرف حسب متطلبات القروض و الموافقة على منحها.

4- **تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف** : وفق قانون النقد و القرض الذي يدعو إلى تحرير أسعار الفائدة و أسعار الصرف حسب متطلبات العرض و الطلب (قواعد السوق) وأن تكون الواقعية لأسعار الفائدة أي أن المقابل الذي يحصل عليه المدخر عنه منحه القروض يكون واقعي. 5-تشجيع **المنافسة في المجال الإقتصادي و هذا بالسماح** لتواجد البنوك الخاصة والأجنبية التي تؤدي بالضرورة إلى انعكاسات جد ايجابية فيما يلخص الخدمات المقدمة من طرف البنوك متميزة في ذلك بالدقة و الشفافية و السرعة رغم ذلك لا زال النظام البنكي يعاني من بعض المشاكل على مستوى المراحل التنفيذية فكان من الأجدر القيام بعدة إصلاحات جديدة على النطاق

المطلب الثاني : الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي[1]

كانت الجزائر سنة 1830 عند الإحتلال الفرنسي كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين الذهب و الفضة في العملة ؛ وكانت هناك دار لصك النقود ؛أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما .

وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي قررت بموجب القانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ؛وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 وثاني مؤسسة لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ؛وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 .وثاني مؤسسة مصرفية كانت le comptoire national d'escompteتقتصر وظيفتها على الإئتمان أي تتمتع بحق إصدار النقود ؛ولم تنجح

[1] حديدان سفيان– مداخلة بعنوان القرض المستندي -ملتقى حول الإصلاحات البنكية– جامعة قالمة2009-2010 ص36

مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع . وثالث مؤسسة هي البنك الجزائر (banque d' Algérie 1851) برأسمال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم ؛وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتماد بنصف 23 قيمة رأسماله المدفوع 000. 1050 فرنك[1].

بعد الإستقلال حاولت الدولة الجزائرية إنشاء نظام بنكي خاص بها و التخلص من النظام الإستعماري ولتحقيق ذلك قامت بمجموعة من الإصلاحات والتغيرات لجعله يتماشى مع أهدافها ؛وسنحاول في هذا البحث التطرق الى أهم الإصلاحات التي مر بها النظام البنكي في الجزائر من خلال المطالب التالية:

- **النظام البنكي الجزائري ما بين 1962-1971**

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الإستقلال نظاما مصرفيا واسعا ولكنه تابع للمستعمر الأجنبي وقائم على أساس الإقتصاد الحر الليبرالي؛ فالإقتصاد الجزائري كان يفتقد إلى أدنى شروط التنمية ؛وجل المعاملات كانت تتم مع المتعاملين الفرنسيين ؛كما أن المؤسسات الموروثة عن الأجنبي لم تتمكن من مواصلة نشاطها بسهولة ؛عدم توفرها على مصادر تمويل احتياجاتها وسيرورة عملياتها الإنتاجية ؛كل تلك الأمور دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الإستقلال إلى العمل على كسر أواصر التبعية للإقتصاد الفرنسي في كل المجلات و النواحي وبذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في المجال النشاط المالي والمصرفي ؛فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة الإقتصاد أي دولة ؛وحاولت التكيف مع البعض الأخر كما أممت البعض منها وكل ذلك من أجل إنشاء نظام مصرفي جزائري ينسجم ومتطلبات التنمية المنشودة.

إصلاحات الستينات[2]

من الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد والمال هو إنشاء الخزينة الجزائرية ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-441 الصادر بتاريخ 13ديسمبر 1963 ؛ وقد تم تبرير هذا الإختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري يتمثل الغرض الأول في الوجوب تمتع إدارة البنك بالإستقرار والإستقلالية اللازمة لممارسة صلاحيتها. وهو الأمر الذي مكن المؤسسات الجزائرية من تجاوز العقبات المالية التي واجهتها بعد الإستقلال مباشرة ؛ومن أجل التخلص من تقاعس البنوك الأجنبية القائمة في الجزائر في مجال مد المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بما تحتاجه من تمويلاتّ لأنشطتها المختلفة ؛فقد عملت لسلطة الجزائرية على خلق مؤسسة مؤهلة لذلك وهي الصندوق الجزائري للتنمية وذلك عام 1963؛ويتخلص نشاط هذا الصندوق في حشد الموارد المالية وتوجهها إلى تمويل الإستثمارات طويلة المدى بشكل خاص.

كما بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراء هام ؛ألا وهو حصر عملية الإستيراد والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي ؛وكل ذلك بهدف التحكم في الموارد المالية للدولة و العمل على تعبئة وتخصيص تلك الموارد

[1] جعفر الجزار/البنوك في العالم/دار النقانس للنشر ص70.

[2] ملتقى حول الإصالاحات البنكية– جامعة قالمة 2010-2009 ص276

بشكل رشيد ؛فتم إنشاء مؤسسة تعمل في هذا الإتجاه وهو صندوق الوطني للتوفير والإحتياط الذي دعم نشاط شركة التأمين وإعادة التأمين وكذا الشركة الجزائرية للتأمين وذلك منذ سنة 1963.

ولقد استطاعت السلطة الجزائرية من استكمال سيادتها الوطنية بإصدارها للعملة الوطنية ممثلة في الدينار الجزائري الذي ظهر إلى الوجود منذ سنة 1964 حيث حددت قيمته ب18 غرام من الذهب وهي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك ؛ وقد تولى البنك المركزي الجزائري إدارة وإصدار النقود الوطنية منذ إنشائها.

إصلاحات 1971

فقد عرفت هذه المرحلة إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية، والسياسة العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الإقتصاد الوطني – خاصة – المصارف الوطنية التي كان عليها تمويل الإستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض وإعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية. فقد تم أنشاء مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71 47 المؤرخ في 1971/06/30، ووضع تحت وصاية وزارة المالية ؛وكان ينحصر دوره في تقديم التوصيات والملاحظات المتعلقة بالنقود والقرض وإجراء الدراسات المتعلقة بهما والبحث في المسائل المتعلقة بطبيعة وحجم كلفة القرض.

ولكن الملاحظ أن هذه الفترة شهدت إهمال الوظائف الأساسية للبنك المركزي وإعطاءه دورا ثانويا انحصر في عمليات السوق النقدية ؛ووضع السياسة النقدية بما ينسجم ومتطلبات الإقتصاد، وذلك أصبح البنك المركزي وسيلة مقررات وزارة المالية ؛وهذا ما يبرر أنه لم يعتمد على يعتمد على معايير الربحية والفعالية في توجيه القروض أو الرقابة على تداولها ؛بسبب التحديد الإداري لها ؛مما أثر على الإدخار ورفع الإكتناز.

إصلاح النظام البنكي الجزائري في الثمانينات[1]

مع بداية الثمانينات ونظرا للمشاكل والصعوبات التي عرفتها القطاع الإقتصادي بشكل عام ؛وفشله في تحقيق الأهداف المسطرة، كان من الضروري إعادة النظر في التنظيم الإقتصادي وطبيعة شكل الإستثمارات ؛ فقد كان هناك تناقض بين مبادئ النهج الإقتصادي القائم على أساس اشتراكي وأسس البنوك الأجنبية القائمة على أساس ليبرالي، وهو ما أدى محدودية وفعالية البنوك في هذه الفترة ؛ودفع عجلة التنمية الإقتصادية . كما حمل الإصلاح المالي لسنة 1981 نظرة جديدة لطرق تمويل الإستثمارات والإعتماد على قروض بنكية متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل .

وفي نهاية (1985) عرف الإقتصاد الوطني صعوبات مالية الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية، والدخول في المرحلة في التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الإقتصاد. فنتيجة أزمة البترول وانخفاض سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون 12/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق

[1] قانون رقم 88-06 الصادر 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك.

بنظام البنوك العامة وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية ؛ بحيث ظهر ما يسمى بالمخاطر البنكية كمصطلح جديد في إدارة البنوك الجزائرية ؛ومن أهم ما جاء به هذا القانون:

- استعادة البنك المركزي دوره كبنك البنوك.
- إنشاء هيئتان للرقابة والإشراف وهما : المجلس الوطني للقرض الذي يقوم بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد واللجنة التقنية للبنك المكلفة بمتابعة الوظيفة البنكية ؛والسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات ثم جاء القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الإقتصادية ؛وهو قانون معدل ومتمم للقانون 86- 12 ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديدة للإقتصاد والمؤسسات ؛ كما شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جل القطاعات الإقتصادية ولقد مست هذه الإجراءات المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الإقتصادية وذلك عبر صدور قانون 88-01 و 88-06 ؛وجاء هذا القانون تدعيمها للقانون السابق وليتماشى مع متطلبات الإصالحات الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسات ؛وقد أكد هذان القانونان على الطابع التجاري للبنوك ؛وقدرتها على إبرام العقود كل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والحكام المعمول بها ؛ويأخذ البنك قانونا على شكل شركة مساهمة يتكون رأسمالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة ترجع ملكيتها للدولة.

الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد والقرض 90-10 [1]

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للبنوك بتحسين وزيادة إنتاجها ؛والقيام بمهامها كوسيط مالي ؛مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام البنكي قصد تحقيق أكبر فعالية ؛وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990[2].

فالقانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 ؛والمتعلق بالنقد والقرض ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ؛بحث يعكس بحق الإعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ؛فكل الجهود المبذولة لإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الإقتصاد الجزائري ؛وهو ما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز في التسعينات ؛وذلك من خلال هذا القانون ؛بحيث انصب الإهتمام على النظام النقدي بالدرجة الأولى ؛إذ أنه جاء ليحرر تماما البنوك.

[1] الأمر 04/10المؤرخ في 26غشت2010 المعدل والمتمم للأمر11/03والمتعلق بالنقدوالقرض.

[2] الأمر 04/10المؤرخ في 26غشت2010 المعدل والمتمم للأمر11/03والمتعلق بالنقدوالقرض .

التعليمية رقم 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 المتممة والمكملة لقانون النقد والقرض .

التعليمية رقم 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 المتممة والمكملة لقانون النقد والقرض.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه

تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المختصة (البنك الدولي) أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في الشمول المالي متأخرة عن بعض البلدان العربية، بحيث ينتمي إلى المجموعة الثانية عالميا، والتي تشمل كل من لبنان والأردن ودول المغرب العربي، وهي دول ذات معدلات شمول متوسطة، ولمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر، سنقوم بدراسة الشمول المالي في الجزائر بالإعتماد على بعض المؤشرات .

المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، والجزائر على غرار الدول العربية تعاني من ضعف معدلات الشمول المالي، وفيما يلي سوف نتعرف على واقع الشمول المالي بها.

تحليل الشمول المالي في الجزائر

سنقوم بدراسة توضح تطور الشمول المالي في الجزائر بناءا على بعض المؤشرات وفق قاعدة بيانات البنك الدولي.

أولا: من جانب الطلب

1. **مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر :**

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال السنوا 2011 2014-2017 .

الجدول رقم (III-01): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين (15 سنة فأكثر) في الجزائر

	المجموع			الإناث			الذكور		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	% 33,3	% 50,5	% 42,5	% 20,4	% 40,3	% 29,3	% 46,1	% 60,9	% 40,3

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي :Global Findex Database

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من 3,33 سنة 2011إلى 5,50 %سنة 2014 ،وسرعان ما تراجع عام 2017 إلى 4,42 ،%والسبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ زيادة نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017 ،حيث بلغت 3,40 %للذكور مقابل 3,29 %بالنسبة للإناث من البالغين، أي أن هناك فجوة واسعة بين الإناث، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الإئتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

2. **مؤشر الإقتراض البالغين (فوق 15 سنة) اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية**

يعد مؤشر القروض ذا اهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للإستفادة من المنتجات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية .

الجدول رقم (02-III): نسبة األفراد البالغين (فوق 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات: 2011 -2014 – 2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	% 1	% 2	% 5

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على :

The little data book on financial inclusion world bank group, 2012, 2015, 2018

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن نسبة الإقتراض للبالغين (أكبر من 15 سن) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى عتبة 05 %في سنة 2017، إلا أن هناك ارتفاع طفيف، حيث كانت 1 %سنة 2011 لترتفع إلى 2 %سنة 2014 لتصل إلى 05 %سنة 2017 ،وهذا راجع إلى نقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر، ووضع شروط تعجيزية للحصول على القروض.

3. **مؤشر الإدخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين**

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) بالإدخار من المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم (03-III): الإدخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية لألفراد البالغين (أكبر من 15سنة) للسنوات 2011، 2014، 2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	% 4	% 14,0	% 11

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على :

The little data book on financial inclusion world bank group, 2012, 2015, 2018

من خلال الجدول (06) يتبين لنا أن نسبة الإدخار من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) في الجزائر عر فت تذبذب نسب منخفضة، حيث كانت 4 %سنة 2011 لترتفع

إلى 14 %سنة 2014 ،وتعود إلى الإنخفاض سنة 2017 لتبلغ 11 % وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر وخفض ثقة العملاء بالبنك.

ثانيا: من جانب العرض

1. **مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ**

يقيس هذا المؤشر مدى انتشار فروع البنكية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات -2019 2011

من الجدول رقم (04-III): مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات (2011 ،2014، 2017، 2018، 2019).

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	% 5,2	% 5,2	% 5,2	% 5,2	% 5,2

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي : Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05فروع لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات الدراسة، أي أن هناك ضعف في انتشار الخدمات في القطاع المصرفي، أي أن البنوك لازالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

2. **مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر**

يقيس مدى استخدام ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال السنو ات(2011 ،2014 ، 2017، 2018، 2019:

الجدول رقم (05-III): مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال السنوات 2011:،2014،2017،2018،.2019

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	% 6,10	% 7,50	% 9,34	% 9,54	% 9,64

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل انتشار(ATMS) الصراف الآلي ضعيفة في الجزائر بالرغم من التحسن الملحوظ خلال السنوات، حيث ارتفع من 6,10 %سنة 2011 إلى 9,64 %سنة 2019 ،وهذا يوضح غياب مفهوم الشمول المالي في القطاع البنكي الجزائري.

3. **مؤشر المقترضون من البنوك لكل 100 ألف بالغ**

يقيس هذا المؤشر نسبة المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم (III-06): المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	% 44,25	% 39,19	% 40,64	% 45,18	% 50,33

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول : Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة المقترضون من البنوك التجارية خلال السنوات من 2015-2019 تعاني من تذبذب، حيث نلاحظ ان في سنة 2015 كانت 44,25 % لتنخفض الى 39,9% سنة 2016، لتعود إلى الإرتفاع خلال سنوات 2017-2018-2019 لتبلغ (40,64-45,18-50,33) على التوالي.

لمعرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر وجب مقارنها مع بعض الدول المجاورة (تونس، المغرب، فرنسا) من خلال دراسة بعض المؤشرات.

مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان المجاورة

للمقارنة بين الجزائر وبعض دول الجوار يجب المقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي بها، والجدول التالي يبين بعض هذه المؤشرات.

الجدول رقم (III-07): مقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبعض البلدان المجاورة لسنة 2017

	نسبة (%) الأفراد فوق 15 سنة من مجموع الأفراد الذين				
البلدان	يملكون حسابات في مؤسسات مصرفية	يملكون حساب ادخار	يصلون إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول	يقترضون من مؤسسات مالية رسمية	يقترضون من الأفراد و العائلة
الجزائر	% 42,5	% 11	% 2	% 5	% 18,6
تونس	% 37	% 18,3	% 4,1	% 9	% 31,7
المغرب	% 28,6	% 6,3	% 1,5	% 2,6	% 18
فرنسا	% 94	% 48,1	-	% 45,2	% 8,4

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على : **http://globalfindex.worldbouk.org**

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول (10) أعلاه، يبين تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة، ويظهر هذا التدني في مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول الى 2 % والذين يقترضون من مؤسسات مالية رسمية حيث وصل إلى % 5 وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع تونس ب 4,1 % بالنسبة إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف و17 % للإقتراض من مؤسسات مالية الرسمية، كذلك بالنسبة إلى الذين يملكون حساب الإدخار، حيث وصلت النسبة إلى 11 %بالمقارنة مع فرنسا، فهي ضعيفة جدا

حققت فرنسا 48,1 % بالإضافة إلى ذلك فإن عدد الوكالات البنكية في الجزائر ضعيف جدا بالمقارنة مع هذه الدول بمتوسط5 وكالة لكل مئة ألف نسمة في الجزائر، و20,5 وكالة في تونس، وفي المغرب24,5 وكالة، وهذا ما استدعى على الجزائر باتخاذ استراتجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي.

1- **مؤشر الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ**

يقيس هذا المؤشر نسبة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، وفيما يلي مقارنة لبعض دول الجوار ضمن هذا المؤشر.

الجدول رقم (III-08): مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان في استخدام مؤشر الصراف الآلي خلال السنوات 2017،2018،2019:

السنوات	2017	2018	2019
الجزائر	9,34	9,54	9,64
تونس	29,69	30,72	-
المغرب	26,97	27,79	28,58
فرنسا	102,29	98,29	-

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: Global Findex Database

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ضعف انتشار ATMS في الجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة، حيث لم يتجاوز 9 مكينات لكل 100 ألف وهو معدل ضعيف بالمقارنة مع تونس التي حققت 30 مكينة لكل 100 ألف خلال سنة 2018 ،وكذلك المغرب 28,58 سنة 2019 ،أما فرنسا فقد حققت 102 ماكينة لكل 100 ألف بالغ خلال سنة 2017 .

2- **جانب العرض:**

أ. **مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ :**

يقيس هذا المؤشر انتشار الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ، والجدول التالي نتائج هذا المؤشر لمقارنة الجزائر مع بعض دول الجوار.

الجدول رقم (III-09): مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان وفقا لمؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات 2017،2018،2019:

السنوات	2017	2018	2019
الجزائر	% 5,2	% 5,2	% 5,2
تونس	% 26,69	% 23	-
المغرب	% 24,54	-	% 24,61
فرنسا	% 36	-	% 61,24

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي العالمي :

Global Findex Database

نلاحظ أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر ضعيف، حيث لم يتجاوز 5 فروع لكل 100 ألف بالغ، خلال السنوات الثلاث 2017 ،2018 ،2019، بالمقارنة مع الدول المجاورة، تونس كانت 26,69% المغرب 24,54 % وفرنسا 36 %خلال سنة 2017 ،أي أن هناك فرق كبير بين الجزائر والبلدان المجاورة، وهذا يعني أن الجزائر لا تزال تعتمد على الطرق التقليدية لتقديم الخدمات.

المطلب الثاني: معيقات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تواجه الجزائر صعوبات عديدة تعيق توسع الشمول المالي بها كضعف البنية التحتية، لذا وجب عليها إتباع سبل واستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي.

معيقات توسع الشمول المالي في الجزائر

رغم أن الجزائر من البلدان التي تسعى إلى تحقيق الشمول المالي، إلا انه يوجد الكثير من المعيقات التي تمنع توسع الشمول المالي في الجزائر، ومن بين هذه المعيقات ما يلي:

1. ضعف البنية المالية التحتية: نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها، والمتمثلة فيما يلي:

أ. عدم ملاءمة البيئة التشريعية :

إن البيئة التشريعية التي تضم النشاط المصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الخاصة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل حدوثها ما أعدت لأجله، أضف إلى ذلك عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الإسلامية، بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال، وكذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية، لإنجاح التجارة الإلكترونية.

ب. ضعف الشبكة المصرفية :

في سنة 2014 ،جاء قانون المالية ليعهد إلى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطوير بعد الإنتشار المصرفي على المستوى الوطني، وهو ما سمح بفتح وكالات بنكية جديدة وصح الإعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، لكن وبالرغم من فتح وكالات بنكية جديدة سنة 2018 ،إلا أن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوى التغطية المصرفية، وهي منخفضة إذا ما توفرت بالمعدل العالمي أو معدل التغطية الخاص بالجزائر.

ت. وسائل الدفع وأنظمة التسوية:

توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب(CBR) لزبائنها، والبطاقات الدفع البنكية (CIB) وهي تسمح لزبون البنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الإلكترونية التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن وفق شروط معينة .

لكن للأسف، الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية[1].

2. قواعد البيانات :إن مكاتب الإستلام الإئتماني، التي كان معمول بها سابقا، لم تعد تؤدي دورها بالإضافة إلى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الإئتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.
3. الخدمات التقليدية: هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة إن لم نقل نفسها، وتطبق نفس معدلات الفائدة، ماعدا بعض الحالات الإستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة، وهو ما يعد استغلالا ماليا.
4. نشر الثقافة المالية: يعرف الوعي المصرفي بان اعتياد الأفراد والمؤسسات الإقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الإقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة

[1] Banque d'Algérie, Brochure sur l'inclusion financière, p 62

http://www.bank-of-algeria.de/pdf/inclusion7.pdf ; 15/05/2021, 17h:15

الإكتناز، وهي الظاهرة المتجذرة في الإقتصاد الجزائري وبعض البلدان الأخرى عكس دول الخليج التي تعرف مستويات عليا من الشمول المالي تترجمها نسبة تثقيف مالي مرتفعة[1].

سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا المطلب، يمكن القول أن للجزائر قاعدة رقمية يمكن البناء عليها لوضع إستراتجية وطنية للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الشمول المالي الرقمي، بهدف مواجهة التحديات التي يمكن تواجه تحقيق ذلك وأهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، والحكومة الإلكترونية ، تحسين تنافسية القطاع المالي وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع.

1. تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية: تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عال منتشرة جغرافيا، والأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية وشركات الإتصالات، وأنظمة الحماية المالية الضرورية لضمان أمن وسرية المعاملات المالية، وكل هذه التكنولوجيات يتم استيرادها، كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الإلكترونية، في الجزائر وبالرغم من توفر الهوية الرقمية إلا أن استخدامها على نطاق واسع غير متوفر بسبب التفاوت في رقمنة مختلف القطاعات الحكومية ولغياب الربط بينها.
2. تحسين تنافسية الصناعة المالية: يتطلب تطوير الخدمات المالية الرقمية المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والمزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات المالية، بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الإبتكارات من خلال توفير الإطار القانوني الذي يؤطر عملها ويوفر لها القبول الإجتماعي، وتشجيع المصارف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية وطرح منتجات مبتكرة، ونشير هنا أن الشمول المالي لا يعني فقط عمليات السحب والدفع وتحويل الأموال التي يقوم بجزء كبير منها حاليا دورا كبيرا للمصارف والمؤسسات المالية[2].
3. التعليم (التثقيف) المالي: ويعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمستثمرون الماليون بتحسين إداركهم للمنتجات المصرفية والمفاهيم والمخاطر المالية، وذلك من خلال المعلومات

[1] عمار ياسين أوسيااف، د. شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات والحلول، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97 ،شهر يونيو، ص 138-139

[2] د. محمد شكرين، أزمة كوفيد 19 ،مرجع سبق ذكره ص 336-337

والإرشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية لإتخاذ القرارات المدروسة والفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية.

و من أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التثقيف المالي والعمل على تقسيم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العالقة بالتثقيف المالي.

المطلب الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية لمستغانم

1. **تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** بنك الفلاحة مؤسسة إقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، بدء من تدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني، ويهدف البنك إلى المساعدة على تنمية جميع القطاعات الفلاحية وتدعيم الأنشطة الفلاحية والريفية والزراعية والصناعية وذلك بمنحها القروض لتحقيق الخطط والبرامج المالية المطبقة للخطط الوطنية للتنمية. وهنا تظهر صفة "التنمية" أي لهذا يسمى "بنك الفلاحة والتنمية " .

2. **تعريف المجمع الجهوي والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**

المجمع الجهوي :

المجمع الجهوي للإستغلال "27 "خاص بولاية مستغانم نشأ هذا المجمع كغيره من المجمعات التابعة لـ "بنك الفلاحة والتنمية الريفية 13 مارس 1982 في البداية يشرف على 06 وكلات محلية للإستغلال هي:

- الوكالة المحلية للإستغلال مستغانم "866 ".
- الوكالة المحلية للإستغلال سيدي لخضر "867 ".
- الوكالة المحلية للإستغلال عين تادلس "872 ".
- الوكالة المحلية للإستغلال بوقيرات "874 ".
- وفي سنة 2012 تم فتح وكالة محلية للإستغلال ماسرى "878 ".
- وفي سنة 2019 تم فتح وكالة محلية للإستغلال عشعاشة "879 ".

عمل المجمع يكمن في تمويل المشاريع التي تفوق جميع طاقة الوكالات المحلية، كذلك يعمل كوسيط بين هاته الأخيرة والمديريات المركزية "لا مركزية القرار". في إيصال المعلومة وتطبيق الإستراتيجية المسطرة من أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلا وهي النهوض المحيط الريفي وتمويل النشاط الفلاحي بعدة أنواع من القروض كالرفيق ، التحدي، قروض إستثمارية لشراء العتاد والتجهيزات .كذلك في هذا المجمع تتم مراتبة والإشراف على مختلف العمليات كالإيداع والسحب ولا ننسى عمليات التجارة الخارجية.

3. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومصالحه

إتخذت وكالة بدر هيكل تنظيميً يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية وتطور تكنولوجي لتحسين جودة الخدمة البنكية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

الشكل (III-01): الهيكل التنظيمي للوكالة

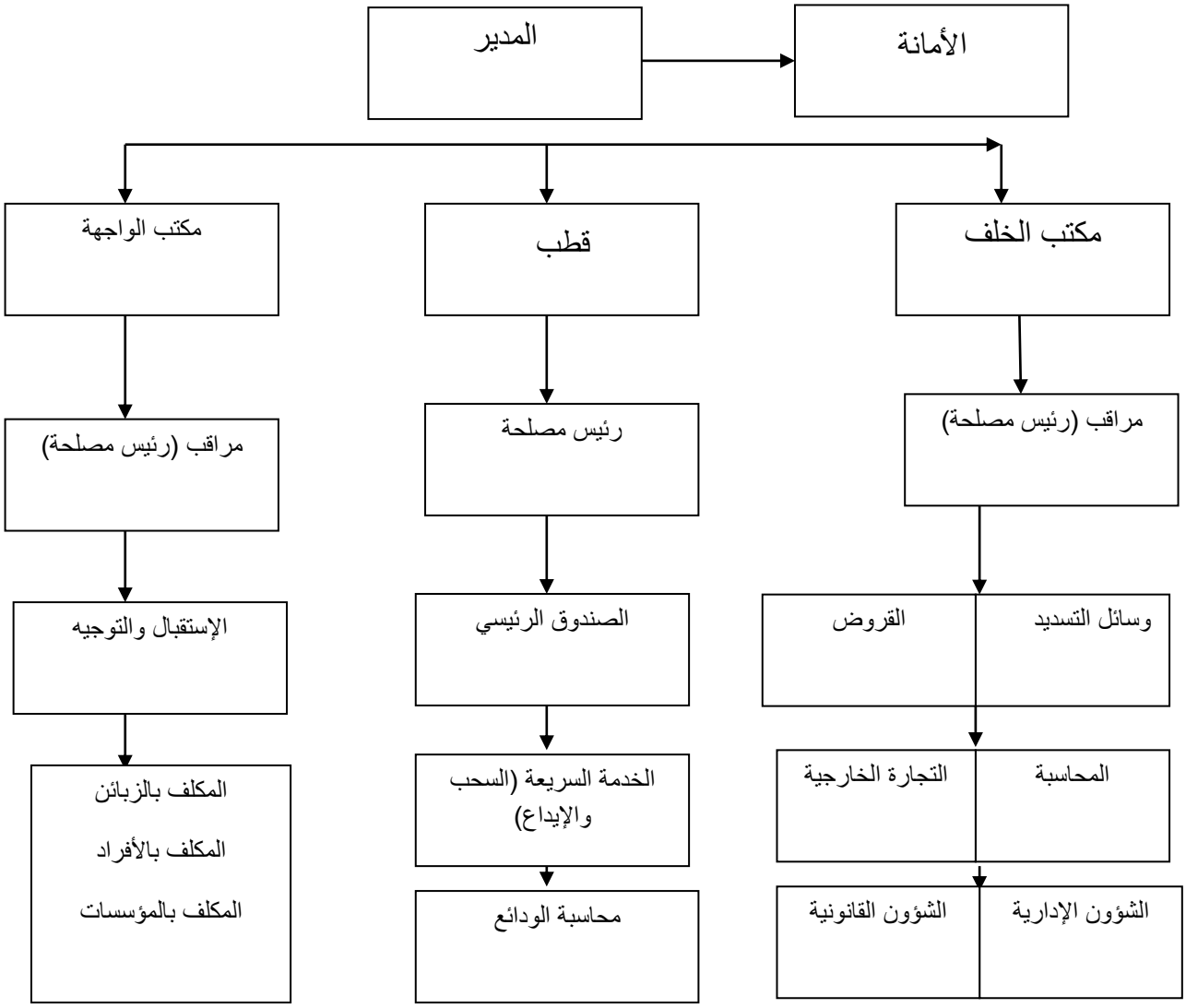

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك

- **المدير**: يعتبر الممثل الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والإتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك يقدم تقرير عن إنجاز العمال والبرامج المتعلقة بالوكالة.

- **إدارة السكرتارية**: من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها كما تستقبل العملاء الذين قدموا طلبات الحصول على القروض والإتصال بالعملاء عند الحاجة وإستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.
- **الإدارة:** وتنقسم بدورها إلى: **مكتب الواجهة**: ويضم:
  - مراقب (رئيس مصلحة) .
  - مصلحة الإستقبال والتوجيه.
  - مصلحة المكلف بالزبائن(أفراد).
  - **قطب المعاملات** (التحويلات): ويضم:
  - رئيس المصلحة: يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخلفه في حالة غيابه.
  - الصندوق الرئيسي.
  - الخدمة السريعة (السحب والإيداع).

محاسبة الودائع(المدفوعات): ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

- **مكتب الخلف**: ويضم:
- **مراقب** (رئيس مصلحة).
- **وظيفة القروض ووسائل التسديد**: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبث في طلباتهم، وإعداد المذكرات اللآزمة كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الإلتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، وبأي وسيلة يمكن تسديد هذه القروض.
- **وظيفة التجارة الخارجية**: تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات البيع أو الشراء (الإستيراد والتصدٌير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفي وفتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وهي على إتصال دائم مع المراسلين بالخارج.
- **وظيفة المحاسبة**: وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالة في جميع أقسامها ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات الوكالة، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة ومتابعة العقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف وبالمراقبة التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية لعملية التسيير.

- **الشؤون القانونية والإدارية:** وهو القيام بتسيير الشؤون القانونية الداخلية للوكالة، كما تقوم بالتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة وتحليل وجود مشاكل الإدارية وكل هذا من أجل تحقيق سياسة وأهداف الوكالة.

4. البطاقات البنكية الإلكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

قطع بنك BADR شوطا كبيرا في مجال تطوير أدوات الدفع الإلكتروني وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1- البطاقات البنكية لبنك BADR:

بطاقة السحب والدفع CIB : وهي بطاقة ما بين البنوك للإستعمال داخل التراب الوطني، وتسمح لحاملها بالسحب من الموزعات الآلية للبنك أو الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، تقدر مدة صالحية هذه البطاقة بسنتين، وهي قابلة للتجديد التلقائي.

يقدم البنك نوعان من هذه البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية، تمنح البطاقة ما بين البنوك لحاملها عدة مزايا:

- الأمان والسرعة في المعاملات من خلال رقم سري شخصي.
- القيام بعمليات السحب طيلة أيام الأسبوع، بما فيها أيام العطل عبر جميع الموزعات البنكية.
- لقيام بعمليات الدفع وتسوية المشتريات لدى نقاط البيع المزودة ببطاقة البيع TPE

بطاقة السحب والدفع C.B.R : وهي بطاقة كانت في بادئ الأمر خاصة للتعامل مع الموزعات الآلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتصبح فيما بعد بطاقة السحب ما بين البنوك وهي تمنح لحاملها نفس مزايا بطاقة C.I.B.

بطاقة التوفير TAWFIR :وهي بطاقة للسحب أو التحويل من حساب التوفير المفتوح على مستوى البنك، فهي تسمح لحاملها السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، بالإضافة لعمليات التحويل من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، بالإضافة لعمليات التحويل من الموزعات الآلية لوكالات بنك BADR ،تقدر صالحية هذه البطاقة بسنتين. من المزايا التي يستفيد منها حامل هذه البطاقة نجد:

- السحب من حساب التوفير من جميع الموزعات الالية.
- التحويل من حساب الشيكات للزبون إلى حساب التوفير عبر الموزع الآلي لبنك BADR .
- الأمان والسرية في إتمام العمليات بوجود رقم سري.

البطاقات الدولية ماستر كارد Card Master :وهي بطاقة للسحب والدفع بالعملة الصعبة تستعمل خارج التراب الوطني أو عبر الأنترنت، وهي نوعان، بطاقة ماستر كارد الكلاسيكية، وبطاقة ماستر كارد تيتانيوم، تمنح لحاملها العديد من المزايا من بينها:

- السحب من الموزعات الآلية في الخارج التي تحمل شعار ماستر كارد.

- تسديد المشتريات في الخارج من خلال أجهزة الدفع التي تحمل نفس الشعار.

بطاقة الأعمالAffaires Card :وهي بطاقة ما بين البنوك، للسحب والدفع داخل الوطن، موجهة للمهنيين والمؤسسات من أجل تغطية مختلف نفقاتهم مثل دفع الفواتير.

2- **خدمةBADR on line**

خدمة البنك إلكتروني" e. banking" وهي خدمة مجانية موجهة إلى زبائن البنك من الأفراد والمؤسسات، وتسمح بتسيير مجموعة الحسابات عن طريق الحاسب سبعة أيام على سبعة، 24 ساعة على 24 ساعة، أين يتم إعطاء الزبون اسم مستخدم وكلمة عبور اللذان يتيحان له الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالخدمة .

3- **خدمةBADR SMS**

وهي خدمة أطلقت حديثا، حيث يتواصل البنك مع عمالئه من خلال الرسائل النصية بالهاتف المحمول لإعطاء معلومات آلية عن الرصيد، وعن العمليات التي تتم على الحساب كالدفع والسحب.

4- **خدمة الدفع بالإنترنت E. paiement**

تسمح للزبائن حاملي البطاقة ما بين البنوك بالقيام بالمعاملات عن بعد، دون التنقل إلى وكلات البنك، ومن أي مكان كان، حيث يستفيد من هذه الخدمة كل حاملي البطاقات البنكية.

5- **خدمة التوطين المسبق لعملية التجارة الخارجية**

وهي خدمة الخاصة بالمؤسسات، وهي موجهة لمعالجة الإلكترونية لعمليات القرض المستندي والتحويلات الحرة، حيث يمكن للمؤسسة التسجيل في الموقع الإلكتروني للبنك للحصول على اسم المستخدم وكلمة السر التي تمكنها من طلب خدمة التوطين البنكي عن بعد بإرسال الوثائق الخاصة بملف عمليات التجارة الخارجية إلكترونيا عبر الإنترنت، ما يضمن ربح الوقت وتخفيض التكاليف.

تطور البطاقات الإلكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال سنوات 2020-2023

الجدول يوضح عدد البطاقات المطلوبة سنة 2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم وهو كالآتي:

الجدول رقم (10-III) عدد البطاقات المطلوبة سنة 2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم

Monétique	البطاقة المطلوبة 2019/12/31	الهدف 2020	البطاقات المطلوبة 2020/12/31	نسبة الهدف المحقق
Vente de carte Monétique	1205	1306	1345	%103

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد البطاقات المطلوبة ارتفعت من 1205 سنة 2019 إلى 1345 سنة 2020، بعد ما كان البنك يطمح إلى إعطاء 1306، إلاّ أنه قام بمنح 1345 سنة 2020، بعد ما كان البنك يطمح إلى إعطاء 1306، إلاّ أنه قام بمنح 1345 سنة 2020 بنسبة تحقيق الهدف بلغت 103% وهذا يشير إلى أن البنك خلق نسبة

جيّدة في إعطاء البطاقات سنة 2020 ويعود السبب في هذا التحسن إلى تشجيع البنك عملاءه على استخدام الوسائل الحديثة من أجل القيام بالعمليات البنكية.

الجدول يوضح عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2021 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم

الجدول رقم (III-11) عدد البطاقات المطلوبة لسنة 2021 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم

Monétique	البطاقة المطلوبة 2020/12/31	الهدف 2021	البطاقات المطلوبة 2021/12/31	نسبة الهدف المحقق
Vente de carte Monétique	1345	1405	1302	%93

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك إنخفاض في عدد البطاقات المطلوبة بعدما كان عدد البطاقات المطلوبة 1345 في سنة 2020، لكن في سنة 2021 وصل عدد البطاقات المطلوبة إلى 1302، بعدما كان الهدف هو تحقيق 1405، وبلغت نسبة تحقيق الهدف 93% أي أنه حقق أقل مما كان متوقع وهذا راجع إلى عدم تشجيع البنك لعملائه على استخدام هذه البطاقات وعد القيام بالعمليات التحسيسية.

الجدول رقم (III-12) عدد البطاقات المطلوبة للثلاثي الأول من سنة 2022 والثلاثي الأول لسنة 2023 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مستغانم-

البطاقات المطلوبة						
الوكالات	البطاقات المطلوبة 2022/03/31	الهدف 2022	نسبة تحقيق الهدف 2022	البطاقات المطلوبة 2023/03/31	الهدف 2023	نسبة تحقيق الهدف 2023
مستغانم 866	60	90	67%	40	105	38%
سيدي لخضر 867	88	65	135%	100	63	159%
عين تادلس 872	16	35	46%	26	55	47%
بوقيرات 874	45	66	68%	10	80	13%
ماسرى 878	36	52	69%	22	52	42%
عشعاشة 879	22	24	92%	27	28	96%
الإجمالي	267	332	80%	225	383	59%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك إنخفاض في البطاقات المطلوبة في إجمالي كل الوكالات، بعدما كان عدد البطاقات المطلوبة 267 في الثلاثي الأول من سنة 2022، لكن في الثلاثي الأول من سنة 2023 انخفض عدد البطاقات المطلوبة إلى 225 بطاقة، ونرى من خلال الجدول أن وكالة سيدي لخضر هي الوحيدة التي حققت الهدف المرجو بنسبة 135% بينما الوكالات الخمس الأخرى لم تحقق الهدف المرجو منها وهذا راجع إلى عدم استخدام البطاقات من طرف العملاء وعدم ثقتهم بالخدمات البنكية.

كما نعلم أنّ هذه الإحصائيات غير كافية ولكن من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مستغانم، هذا كل ما استطعنا الوصول إليه.

الخلاصة

بدأت التطورات السريعة التي تشهدها الرقمنة البنكية تحدث تحولا في المشهد الإقتصادي والمالي، مما يتيح فرصا واسعة النطاق و يزيد المخاطر المحتملة في آن واحد، و تستطيع الرقمنة البنكية دعم النمو الممكن و الحد من الفقر عن طريق تعزيز التطور و الشمول الماليين و الكفاءة في إباحة الخدمات المالية، لكنها قد تجلب مخاطر على المستهلكين و المستثمرين، و على الإستقرار ونزاهة الماليين بصورة أوسع، و هو ما تجلى في حرص السلطات الوطنية على تعزيز المنافع المحتملة من الرقمنة البنكية و تخفيف مخاطرها الممكنة.

الخاتمة العامة

عملت التطورات السريعة في مجال الرقمنة على تحول المشهد الإقتصادي والمالي وتغييره، إذ يعتبر تحديث وعصرنة النظام المصرفي مؤشرا هاما لقياس مدى تطور وفعالية إقتصاد أي دولة، كما يمكن إعتباره شرطا أساسيا لنجاح أي إستراتيجية تطوير يتم إعتمادها داخل الإقتصاد، فضلا عن ذلك فإنه بإمكان الرقمنة أن تؤثر بشكل كبير على تقديم الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل وللشرائح المحرومة من الخدمات، لذلك فإنه هناك توجه عالمي نحو معالجة مشاكل البلدان والشرائح المهمشة من خلال ما يعرف بالشمول المالي و هو محاولة إدماج الفئات التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. وإن تحقيق الشمول المالي لا يكون إلا من خلال تطوير الخدمات المالية وإتاحة فرصة الإستفادة منها لكل فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض، مما يجعلها أكثر سهولة وأقل تكلفة ووصولها لكافة شرائح المجتمع والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي.

1. **إختبار الفرضيات**

من خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة على بعض التساؤلات السابقة وذلك بإختبار الفرضيات المذكورة سابقا:

- هناك أثر إيجابي بين الشمول المالي والرقمنة البنكية، حيث تسهل هذه الأخيرة الحصول على الخدمات المالية، كما ساهمت في تعزيز الشمول المالي.
- تعمل الرقمنة البنكية على تحسين نوعية الخدمات المالية أو المصرفية التقليدية وتطويرها، ولها أثر مادي وملموس على كيفية حصول الأفراد والأسواق والمؤسسات المالية على الخدمات المالية .

2. **نتائج الدراسة**

- الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية.
- تكمن أهمية الشمول المالي في آثاره الإجابية على الاستقرار والنمو الاقتصادي، من خلال تعزيز جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية واستقرار النظام المالي والمصرفي وتعزيز قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.
- الرقمنة البنكية هي خدمات رقمية مالية التي يتم فيها استخدام المنتجات والمالية من خلال قنوات رقمية تتم عبر الانترنيت والهواتف المحمولة.
- يتطلب تحقيق الشمول المالي توفر جملة من الركائز الأساسية من دعم البنية التحتية المالية و حماية عملاء الخدمات المالية وتطوير منتجات مالية جديدة.
- تساهم الرقمنة البنكية بشكل إيجابي في تعزيز وتعميق الشمول المالي للأفراد والمنشآت، وهي محرك أساسي في تسهيل التعاملات المالية.

3. التوصيات

- العمل على إصدار سياسات وتشريعات مع تقديم الخدمات المالية المبتكرة.
- تقديم برامج ثقافية توعوية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية وتعمل عتى تقليص الفجوة في الوعي المالي لدى كافة فئات المجتمع.
- تطوير البنية التحتية والعمليات المصرفية الإكترونية خاصة في المناطق الريفية.
- الإستفادة من تجارب الدول التي تبنت استراتيجية الشمول المالي، وتطبيقها في الجزائر.
- دعم التكنولوجيا المالية لتشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية من خلال التغلب التحديات المتعلقة بمدى انتشارها ومعلومات العملاء والجدوى التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــع

المذكرات والرسائل

- اكرام ما لوسي، الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصفو ة، ميلة، 2021/2020 .
- كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التثقيف المالي المدخل الإستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان عربية-دراسة حالة مصر-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة.
- مروي قاسمي، دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العموم الإقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020.
- مكرود راوية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، مركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2021/2020 .
- نسرين زجال، دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العموم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2021/2020 .

المجلات

- أحمد عدنان غناوي، لورنس يحي صالح، تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة إلى التجربة النيجيرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الول لعام 2018، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد العراق
- أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، دور السمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، الصادرة في 2019، كلية جامعة عين الشمس، مصر
- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك، مجلة طبنه للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد04 ، المجمد02 ،جامعة الشلف، الجزائر، 2012
- العباس بهناس وبخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، الصادرة في ديسمبر 2019، جامعة البويرة، الجزائر

- بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية، د ارسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 07 ،العدد 02 ،2020
- حمو الزغبي، دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر، 2021
- خفيفي صميحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الإستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد 04 ، المجمد 07 ،مخبر الصناعة والتطور التنظيمي للمؤسسات الإبداعية، جامعة خميس مليانة، 2019/12/31
- ريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013
- عمار ياسين أوسيااف، د. شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات والحلول، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97 ،شهر يونيو
- مرميت عديلة، جواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد 04، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كألية اساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاد المعاصر، العدد03 ، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020
- نبيل، الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد03 ، المجلد،10 ،الجزائر، 2019
- وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الأفاق، العدد 02 ،المجلد 04 ،2019

المؤتمرات والملتقيات

- احمد مشهور ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الإقتصادية ، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003
- بسبع عبد القادر، د. طيراوي دومة عمي، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشرات العالمي للشمول المالي، المؤتمر العالمي الدولي، التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة، 2017

- جعفر الجزار/البنوك في العالم/دار النقانس للنشر ص70. ملتقى حول الإصالاحات البنكية– جامعة قالمة 2010-2009 ص276قانون رقم 88-06 الصادر 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك.
- حديدان سفيان– مداخلة بعنوان القرض المستندي -ملتقى حول الإصلاحات البنكية– جامعة قالمة2009-2010
- على سماي، عمر قاضي، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في ملتقي الوطني بالبليدة بعنوان:" واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية"، بتاريخ: جوان 2020
- محمد السيد الشاعر، التجربة المصرية نحو التحول الي الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكمية الإدارة والإقتصاد ونظم المعلومات بعنوان ' التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2020، ص: 05.

المواقع الإلكترونية

- تقرير بيرفورت 2016 ،التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تاريخ الإطلاع: 05 /04 /2023 ،على الرابط http://www.wamda.com
- Banque d'Algérie, Brochure sur l'inclusion financière

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion7.pdf

http://bank-of-algeria.dz/html/inlusionfinanci%C3%A&re.htm

ملخص

تعتبر الرقمنة واحدة من أكثر الابتكارات الواعدة التي أوجدت حلولا لمشاكل عدم المساواة والفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. ففي الوقت الذي تشهد فيه دول الصناعية ودول شرق آسيا تقدما كبيرا من حيث تبني التكنولوجيا المالية، فإن استخدامها في الدول لعربية يكتسب زخما في السنوات الأخيرة كعامل تقني لتحسين الشمول المالي والوصول إلى الفقراء.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة الرقمنة البنكية في دفع الشمول المالي بالجزائر حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر قامت بخطوات ملفتة في عصرنة القطاع المصرفي مما حسن من معاملات الشمول المالي. الأمر الذي اتضح جليا في تطور المؤشرات المحتسبة. فالتطور في مؤشرات الرقمنة البنكية صاحبه تطور بنفس الاتجاه في مؤشرات الشمول المالي .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الرقمنة البنكية، القطاع المصرفي، التكنولوجيا المالية.

Abstract

Digitization is considered one of the most promising innovations that can solve the problems of inequity. poverty and inaccessibility of financial services. While Western nations and East Asian are ahead in terms of fintech adoption. Its utilization in Arab countries is just gaining momentum in recent year as a technology enabler to improve financial inclusion and reach out to the poor.

This paper examines how Bank Digitization promoting financial inclusion in Algeria, where the results of the study concluded that Algeria took remarkable steps in modernizing the banking sector, which improved the rates of financial inclusion. Which was evident in the development of the calculated indicators. The development in the indicators of Bank Digitization was accompanied by a development in the same direction in the indicators of financial inclusion

Key words: Financial inclusion, Bank Digitization,The Banking sector, Financial Technology.

: